طريق الحرير
وتداعياته على الشراكة الصينية الخليجية

د. غزلان محمود عبد العزيز(*)

مقدِّمة:

تمتد العلاقات الصينية مع الوطن العربي عبر ما يزيد عن ألفي عام من خلال طريق الحرير القديم الذي مثل جسرًا تاريخيًّا للتواصل التجاري والثقافي العربي الصيني. وقد شهدت العلاقات بين الجانبين تطورًا ملحوظًا خاصةً مع تأسيس العلاقات الحديثة الرسمية. ومع تأسيس منتدىٰ التعاون الصيني - العربي في يناير 2004 احتل الوطن العربي المركز السابع بين الشركاء التجاريين للصين، حيث سجلت المبادلات التجارية قفزة نوعية خلال الفترة منذ إنشاء المنتدىٰ وحتىٰ 2014 من 36 إلىٰ 250 مليار دولار.

وعلىٰ الرغم من الاهتمام الصيني العربي بدعم وتعزيز سبل التعاون بين الجانبين، إلا أن العلاقات الصينية مع دول الخليج العربي - بصورة عامة - ودول مجلس التعاون الخليجيGCC - بصورة خاصة - شهدت تطورًا ملحوظًا في أعقاب اكتشاف النفط في الخليج العربي وعمليات التنمية الاقتصادية المنشودة للحكومات الصينية المتعاقبة، فقد لعب النفط والمواد الطاقية دورًا كبيرًا في توطيد العلاقات بين الجانبين الأمر الذي دفع الطرفين إلىٰ التوصل لاتفاقية خاصة بإنشاء منطقة للتبادل الحر.

وفي عام 2013 ومع طرح الرئيس الصيني «شي جين بينج» إستراتيجية

(*) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 6 أكتوبر، جمهورية مصر العربية.

إحياء مشروع طريق الحرير القديم في شقيها البري والبحري، والتي تسعى في جوهرها إلى تعميق حالة التعاون والتكامل بين الاقتصاد الصيني واقتصادات عدد من دول وأقاليم العالم، من خلال إنشاء شبكات معقدة من الطرق البرية والموانى البحرية والممرات الاقتصادية العابرة للدول والأقاليم، وإنشاء مناطق الخدمات التجارية اللوجيستية.

على الجانب الآخر، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتوسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الصين في إطار تأسيس جسر إستراتيجي لأسواق الطاقة من الجيل الثاني في منتجات النفط والغاز التقليدية، وكذلك إنتاج البتروكيماويات والوصول إلى أسواق الدول ذات الاستهلاك المرتفع في المستقبل القريب. كما تعد الصين أيضًا منافسًا في بعض المناطق التي تستثمر فيها دول الخليج العربي في البنية التحتية والموانى ومجالات التعاون الأساسي لتأمين التعاون والشراكات الأمنية الجديدة، لا سيما في منطقة القرن الأفريقي. وتشترك الصين ودول المجلس في نموذج ورؤية للتنمية الاقتصادية يتمحوران حول دعم الدولة والسعي نحو تحقيق مكاسب للشركات والمؤسسات المملوكة للدولة.

- **إشكالية الدراسة**:

على الرغم من عمق العلاقات الصينية العربية - بصورة عامة - والخليجية - بصورة خاصة - والتي ترجع إلى تاريخ التبادل الاقتصادي بين الجانبين، وأن هذه العلاقات - خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي - تشهد تطورًا ملحوظًا خلال تاريخها الحديث خاصةً في ظل تصاعد أهمية الدور الذي تلعبه موارد الطاقة وأهميتها بالنسبة للجانبين، والدور الحيوي الذي تلعبه دول المجلس في تلبية احتياجات الصين من موارد الطاقة، واشتراك الجانبين في مشروعات تنمية الطاقة الجديدة والمتجددة، غير أن مشروع طريق الحرير الجديد الذي طرحه

الرئيس الصيني «شي» في عام 2013 يطرح عددًا من الفرص والتحديات تساعد في تطور العلاقات بين الجانبين. الأمر الذي يثير التساؤل، هل لدول مجلس التعاون الخليجي دور يمكن أن تلعبه في مشروع طريق الحرير الصيني؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف لدول المجلس أن تتجاوز عدم مرور المشروع - مباشرةً - بدوله؟ وكيف يمكن لدول المجلس أن توسع من دورها في المشروع عبر مناطق جغرافية جديدة وكذلك قطاعات تعاونية جديدة؟ بمعنى كيف يمكن استفادة دول مجلس التعاون من هذه الفرص التي يطرحها مشروع طريق الحرير الصيني؟

- أهداف الدراسة:

انطلاقًا من التساؤل الرئيس، تتحدد الأهداف الرئيسة للدراسة في عدد من النقاط:

- الوقوف على ماهية وطبيعة مشروع طريق الحرير وأهم أهدافه وأبعاده.

- تحديد موقع وأهمية دول مجلس التعاون الخليجي في إستراتيجية مشروع طريق الحرير.

- تحليل آليات التعاون الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

- البحث في الفرص والتحديات التي يطرحها مشروع الحرير في إطار التعاون الصيني ودول المجلس.

- أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية والعلمية فيما يلي:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في: محدودية الدراسات والرسائل العلمية المحلية التي ربطت مابين مشروع طريق الحرير وأثره على التعاون الصيني الخليجي من وجهة نظر بحثية أكاديمية.

أما بالنسبة للأهمية العلمية للدراسة، فترجع إلى أهمية عمل الدول العربية - بصورة عامة - ودول مجلس التعاون الخليجي - بصورة خاصة - على استغلال الرغبة الصينية - المُلحة - في تطوير علاقات اقتصادية متميزة مع الدول العربية، خاصةً النفطية منها، وصياغة سياسات عربية تنجح من خلالها في تحقيق المصالح العربية السياسية منها والاقتصادية، خاصةً في إطار ما يشمله مشروع طريق الحرير الجديد من فرص. مع الإشارة إلى ضرورة إعادة صياغة السياسة الخارجية العربية والخليجية لتنتقل من الدوران في فلك السياسة الخارجية الأمريكية إلى البحث عن شركاء جدد.

- **الأدبيات السابقة**:

بعد البحث في عدد من الأدبيات السابقة التي تناولت موضوعات متعلقة بالموضوع محل الدراسة، تم التوصل إلى عدد من الدراسات التي يمكن تناولها على النحو التالي:

1- دراسة محمد السيد سليم، جابر عوض، نورهان الشيخ (محررون)، طريق الحرير الجديد[1]. هذه الدراسة اهتمت بالمبادرة التي طرحتها الصين والخاصة بإحياء طريق الحرير القديم منذ العام 1996 ذلك من خلال التعرف إلى المشروعات المطروحة على طول هذا الطريق، وتحديد أهم فرص النجاح، وكذلك الصعوبات التي تعترض سبيل تنفيذ هذا المشروع العملاق. كما تناولت الآثار المحتملة لهذا المشروع على المصالح الاقتصادية المصرية.

2- دراسة شريف على شحاتة إسماعيل، الطلب على النفط كمحدد للسياسة

(1) محمد السيد سليم، جابر عوض، نورهان الشيخ (محررون)، طريق الحرير الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

الخارجية الصينية في الشرق الأوسط[1]. اهتمت هذه الدراسة بتناول عامل النفط كأحد أهم العوامل التي أثرت في توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط - بصورة عامة - ومن بينها منطقة الخليج العربي، حيث أكدت الدارسة على أهمية الدور الذي تلعبه الموارد النفطية في تصاعد الاهتمام الصيني بمنطقة الشرق الأوسط من خلال سياسة خارجية نشطة سعت إلى زيادة وراداتها من هذه الموارد خاصة من منطقة الخليج.

3- دراسة Joseph Y.S. Cheng, China's Relations with the Gulf cooperation council states; multilevel diplomacy in divided Arab world[2]. تناولت هذه الدراسة العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار المصالح الصينية في المنطقة، من خلال دراسة عدد من الآليات الرسمية: كالمشاركة في المنتديات الإقليمية واستخدام أداة القوة الناعمة من خلال التبادل الطلابي، وإنشاء المعاهد الكونفوشية في مختلف دول المجلس. وقيمت هذه الدراسة استخدام الصين لهذه الأدوات وتأثيرها على مختلف مستويات سياستها الخارجية في إطار من المراحل الزمنية المتباينة.

4- دراسة Robin Mills, Samad Ishfaq (eds), China's road to the Gulf; Opportunities for the GCC in the Belt and Road Initiative[3]. هذه الدراسة تعد إحدى أهم الدراسات التي تناولت بشيء من التفصيل الفرص والتحديات التي تواجه التعاون الصيني مع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار مبادرة

(1) شريف على شحاتة إسماعيل، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط (1993-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

(2) Joseph Y.S. Cheng, China's relations with the Gulf cooperation council states; multilevel diplomacy in divided Arab world, the China Review, Vol.16, No.1 (Febrauary 2016), PP 35-64.

(3) Robin Mills, Samad Ishfaq (eds), China's road to the Gulf; opportunities for the GCC in the Belt and Road Initiative, Delma Institute, UAE, October 2017.

الحزام والطريق. كما ركزت الدراسة على دور الموارد الطاقية في التعاون بين الجانبين وتزايد معدلات الطلب الصيني من هذه الموارد.

من خلال عرض عدد من الأدبيات السابقة التي تناولت موضوعات ذات صلة بالموضوع محل الدراسة، وبعد الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الأهمية بالنسبة للموضوع محل البحث، لوحظ ندرة الدراسات العربية التي ربطت بين الجانبين الصيني والخليجي في إطار مشروع طريق الحرير. كما اتسمت هذه الدراسات بالمحدودية ولم تركز على موقع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار هذا المشروع، وكيف يمكن أن تستفيد دول المجلس من الفرص التي يطرحها هذا المشروع، وهو ما تحاول هذه الدراسة تناوله.

- منهاجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية National Interest[1]، حيث إنه يعد من أنسب المناهج التي يمكن اللجوء إليها في مثل هذه الدراسات. ويقوم هذا المنهج على مقولة أساسية مفادها أن المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي والمستمر والقوة المحركة للسياسة الخارجية للدولة. ولذلك، فإن السياسة الخارجية توصف على أنها الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة للوصول إلى تحقيق المصلحة القومية. كما يتصف هذا المنهج بأنه يوضح جانب الاستمرار في السياسة الخارجية للدول في إطار عامل محدد هو المصلحة الوطنية بغض النظر عن التبدل والتغير في الزعامات السياسية أو العوامل السياسية والإستراتيجية والأيديولوجية.

وعلى الرغم من مزايا هذا المنهج إلا أنه لا يخلو من العيوب، منها: أنه مفهوم غير محدد يتسم بالغموض والعمومية ويعطي المبرر لصانع القرار لاستخدام القوة العسكرية تحت مسمى المصالح الوطنية، بالإضافة إلى أنه يجرد سلوك

(1) أحمد يوسف أحمد، محمد زبارة، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989، ص 42.

الدولة من الأخلاقيات، كما انه يبالغ في اعتباره السلوك الخارجي للدولة رشيدًا بطبعه وموجهًا لخدمة المصالح القومية، في حين أن هناك كثيرًا من أنماط السلوك الخارجي للدول أبعد ما تكون عن صفة الرشد وحماية المصالح القومية.

- **تقسيم الدراسة**:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس من خلال تقسيمها إلى عناصر محددة تم تناولها على النحو التالي:

أولًا: طبيعة طريق الحرير وفلسفته الأساسية.

ثانيًا: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي في مشروع الحرير.

ثالثًا: الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية الخليجية.

رابعًا: الفرص والتحديات التي يطرحها مشروع الحرير.

أولًا- طبيعة طريق الحرير وفلسفته الأساسية:

طريق الحرير، أو كما يطلق عليها حديثًا مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative (BRI)، والتي يشار إليها سابقًا باسم الحزام الواحد، الطريق الواحد، هي مبادرة صينية تتكون من سلسلة من شبكات البنية التحتية، والمؤسسات المالية، ومشاريع تجارية واستثمارية تهدف الصين في إطارها إلى تشجيع النشاط الاقتصادي في أوراسيا وإفريقيا، ومد النفوذ الصيني إلى ما وراء حدود المشروع[1].

ويشير «الحزام» إلى الطريق البري الذي يمتد من الصين ويمر عبر آسيا

(1) لمزيد من المعلومات حول التطور التاريخي لطريق الحرير الجديد، انظر: محمد السيد سليم، جابر عوض، نورهان الشيخ (محررون)، مرجع سابق.

الوسطىٰ ليصل إلىٰ أوروبا، في حين أن «الطريق» هو طريق بحري يمر عبر المحيط الهندي إلىٰ البحر الأبيض المتوسط.

ويشمل المشروع أكثر من 60 دولة في القارات الثلاث - آسيا، أفريقيا، وأوروبا - أي أنه يشمل تعدادًا سكانيًّا يقارب 4,5 مليار نسمة، أي ما يقارب 65٪ من مجموع سكان العالم، وبحجم اقتصاديات يتجاوز20 تريليون دولار بنسبة تقارب 30٪ من إجمالي حجم الاقتصاد العالمي[1].

وينطـوي مشروع الحـرير علىٰ خمس طرق رئيسـة، ثلاثة برية وطريقين بحريان[2]:

1- طريق الحرير الشمالي، الذي يمتد من الصين إلىٰ أوروبا مرورًا بسيبيريا نحو بحر البلطيق.

2- طريق الحرير الأوسط، والذي يمتد من الصين عبر آسيا الوسطىٰ مرورًا بإيران وشبه الجزيرة العربية وصولًا نحو أوروبا.

3- طريق الحرير الجنوبي، والذي يمتد من الصين نحو جنوب آسيا وصولًا إلىٰ الهند.

4- الطريق البحري الغربي، ويمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مرورًا ببحر العرب والبحر الأحمر وصولًا إلىٰ البحر المتوسط.

5- الطريق البحري الجنوبي، ويمتد من بحر الصين الجنوبي نحو جنوب المحيط الهادي.

ويتضمن طريق الحرير - خاصةً في شقه البري - المئات من المشاريع التي

---

(1) موقع الصين بعيون عربية، علىٰ الرابط التالي:
https://www.chinainarabic.org/?cat=5 (Accessed; 25/04/2019)

(2) حقائق: مبادرة الحزام والطريق في خمس سنوات، علىٰ الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/2018-08/27/c_137421016.htm,

من شأنها ربط اقتصادات دول العالم من خلال شبكات مكثفة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الطيران، فضلًا عن قنوات وأنابيب النقل الحيوي. الأمر الذي يسهم في تهيئة الظروف اللازمة لتنمية اقتصادية مشتركة لجميع الدول المعنية.

أضف إلى ذلك، فإن المشروع يتضمن إنشاء مناطق تجارة حرة متعددة الأطراف تسهم في تنشيط التجارة عبر الحدود. كما يتضمن تنمية مجال التجارة الإلكترونية العابرة للقارات، والاهتمام بمجال الطاقة النظيفة والمتجددة، والتعاون متعدد الأطراف الذي يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي والتقليل من حدة آثار التغير المناخي والاحتباس الحراري.

أما بالنسبة للأهداف التي ينطوي عليها المشروع، فتتمثل في[1]:

1- في إطار تغطية المشروع لعدد من الأقاليم الوسطى والغربية في الصين، وفي إطار معضلة التنمية غير المتوازنة، فإن مشروع الحرير يهدف إلى إعادة التوازن الإقليمي من خلال إستراتيجية صينية بعيدة المدى تهتم بالتنمية الاقتصادية الإقليمية القائمة على مبدأ الانفتاح المزدوج -داخلي وخارجي- ذلك من خلال ربط الأقاليم الداخلية والفقيرة بالسهول الساحلية والعالم الخارجي.

2- يوفر المشروع فرصة إستراتيجية للإنتاج الصيني المتزايد من الصناعات الأساسية لزيادة معدلات الصادرات، وبالتالي يحافظ على معدلات التشغيل والتخفيف من حدة الانعكاسات المرتبطة بتدني الطلب المحلي، من خلال البحث عن وفتح أسواق خارجية جديدة.

---

(1) انظر: من منتدى الحزام والطريق إلى قمة البريكس، بتاريخ 2017/5/22. على الرابط التالي:
http://arabic.china.org.cn/txt/2017-05/22/content_40869681.htm

انظر أيضًا: سمير سعيفان، الصين: مشروع الحزام والطريق ودور العرب، على الرابط التالي:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/5/20

3- يسهم المشروع في تحقيق التنمية المنشودة للدول المنخرطة فيه، من خلال استكشاف فرص تنموية جديدة لاقتصاديات هذه الدول.

4- يهدف إلى تطوير وتسريع عمليات نقل المواد الطاقية عبر الحدود مع خفض تكاليفها، ذلك من خلال تطوير عدد من منشآت البنى التحتية للدول على طول المشروع، والتي تشمل شبكات النقل البري والبحري وخطوط الطيران والاتصالات.

5- بناء مناطق حرة للتبادل والاستثمار، ذلك لتسهيل الإجراءات الجمركية على طول طريق مشروع الحرير، وإزالة الحواجز أمام حركة البضائع والخدمات والاستثمارات.

6- يهدف المشروع إلى تعزيز التداول النقدي بالعملات المحلية، الأمر الذي يسهم في خفض كلفة التداول ويقلل من حدة المخاطر المالية. كما ويهتم بتسهيل وتسريع عمليات التمويل والاستثمار وتبادل العملات وتنسيق أسواق السندات، ذلك من خلال عدد من الآليات التي وفرتها الصين، منها: البنك الآسيوي للتنمية، بنك مجموعة البريكس، صندوق طريق الحرير، بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية، وهيئة التمويل التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون.

7- من بين أهداف المشروع -طويلة المدى- إيجاد مناخ ملائم للاندماج الإقليمي للدول الواقعة على طول طريق الحرير، من خلال عدد من الآليات التي تسهم في تنسيق السياسات الاقتصادية: كتحرير التجارة البينية، سياسات الاستثمار، السياسات الجمركية والضريبية، والسياسات المالية.

8- وقد أعطى المشروع أهمية كبرى للموضوعات غير المادية، فقد هدف إلى تعزيز التبادل الثقافي والمنح التعليمية والترويج السياحي وتوأمة المدن وموضوعات البيئة.

هذه الأهداف التي يسعىٰ مشروع طريق الحرير إلىٰ تحقيقها تجعله يمثل مبادرة تختلف عن مثيلاتها من المبادرات، ذلك لأنها تقوم علىٰ فلسفة تتجاوز المفهوم التقليدي للجغرافيا السياسية القائمة علىٰ المفاهيم الضيقة لمشاريع التعاون الإقليمي، بمعنىٰ أنها لا تستند إلىٰ تعريف جيو-سياسي مغلق يقصرها علىٰ إقليم جغرافي محدد، بل إنها تمتد وتستند علىٰ نطاق جغرافي واسع، يسمح للمبادرة بضم أكبر عدد ممكن من الدول المتباينة سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، حيث تضم معظم أقاليم آسيا - الشرق، وجنوب شرقي، وجنوب ووسط آسيا - والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووسط أوروبا وتشمل 65 دولة.

ولتعزيز تنفيذ «إستراتيجية طريق الحرير» والتقدم المحرز فيه، اتخذت الحكومة الصينية عدة تدابير علىٰ النحو التالي[1]:

1- زيارات دبلوماسية رسمية قام بها عدد من قادة الصين إلىٰ دول طريق الحرير الأخرىٰ بما في ذلك أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون علىٰ الطريق الغربي، وأعضاء الاتحاد الأوروبي علىٰ الطريق الشمالي، وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا علىٰ الطريق الشرقي والمالديف، وسريلانكا، والهند.

2- استدعاء الذكريات والقصص التاريخية حول طريق الحرير في دول المبادرة، من خلال سرد قصة طريق الحرير في جميع المناسبات والأماكن، للتأكيد علىٰ أن التاريخ قد أثبت أن الدول التي لديها معتقدات وأخلاقيات وثقافات مختلفة ليس لديها مشاكل في مشاركة ثمار السلام والتنمية طالما تمسكت بفكرة التضامن والثقة المتبادلة والتسامح والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون، الأمر الذي يمثل درسًا ثمينًا يمكن لدول المبادرة التعلم منه. علاوة

(1) Ma Iitong, the one belt, and road strategy and the 321 cooperation mode between China and GCC, Journal of Sino-Western communications, Vol 7, Issue 1, june 2015, p121.

على ذلك، تم عقد حلقات دراسية وإلقاء خطب ونشر مقالات من خلال وسائل الإعلام المحلية خلال الزيارات الدبلوماسية للدعاية لـ«إستراتيجية طريق الحرير» بهدف تقديم الحضارة الصينية والتقدم الصيني من مختلف الجوانب والزوايا.

3- التأكيد على أهمية الإنسانية باعتبارها تمثل بعدًا حيويًّا من الأبعاد الثلاثة للمشروع، حيث يؤكد مشروع طريق الحرير على أبعاد ثلاثة: الاقتصاد، السلام، والإنسانية.

ولتنفيذ إستراتيجية طريق الحرير، طرح الرئيس الصيني «شي» عددًا من الآليات في خطاب ألقاه أمام المؤتمر الثامن للمجموعة الرائدة في المالية والاقتصاد في الرابع من نوفمبر 2014، تمثلت في[1]:

1- التعامل مع دول طريق الحرير من منطلق مبدأ المنفعة المتبادلة وتقاسم ثمار التنمية وتعزيز التنمية الشاملة، وتبادل الفرص مع الدول الأخرى، ومواجهة التحديات، وخلق الرخاء المشترك.

2- الاستناد بالدرجة الأولى على التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية كافة، وتحديد الجدول الزمني، ووضع الخطط التي تساهم في تحقيق مكاسب مبكرة. بالإضافة إلى الاهتمام بمجال التبادل الثقافي مع دول طريق الحرير خاصةً في المجالات التعليمة والسياحية والأكاديمية والفنية.

3- الاهتمام ببناء آلية ومنصة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول والمناطق، ووضع سياسات تجارية واستثمارية متوافقة والظروف الوطنية للدول، مع اختيار الآليات المناسبة لتنفيذ هذه السياسات.

(1) President Xi Jinping Chaired the 8th Conference of the central leading group of finance and economics, stressing on pushing forward the establishment of the Silk Road economic bond and offshore Silk Road of the 21st century, the central government website; www.gov.cn , 6 Nov. 2014.

4- اقتراح إنشاء بنك آسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) مع دول مشروع الحرير، الأمر الذي يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي خاصة في ظل تمويله من قبل مؤسسات صينية.

من هذا المنطلق، تأتي أهمية طريق الحرير كونه لا يعد مجرد مشروع يسعى إلى تسهيل وتوسيع حجم التجارة بين الأقاليم والدول المندمجة فيه من خلال إزالة العوائق المادية أمام هذه التجارة وتخفيض تكاليفها، بقدر ما ينطوي على أبعاد تنموية من خلال مشاريع مهمة لتنمية البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات. وبهذا المعنى، يمكن القول بأن مشروع طريق الحرير ينطوي على مكاسب اقتصادية محتملة للدول النامية المعنية، بالنظر إلى تضمنه مشاريع تنموية جنبًا إلى جنب مع التجارة.

ثانيًا- الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية والخليج العربي في مشروع طريق الحرير:

ارتبطت الصين بدائرة شبه الجزيرة العربية وأفريقيا من قبل 2000 عام من خلال طريق الحرير القديم الذي كانت تجوب من خلاله السفن الصينية مياه المحيط الهندي، وكانت السفن تقوم برحلات طويلة فيما بين الموانى الصينية وموانى الهند الغربية. وكانت العرب تقوم بالشيء نفسه، حيث كانت سفنهم تبحر من موانى الخليج العربي وساحل اليمن إلى موانى الهند الغربية وإلى ساحل جنوب الهند، حيث يلتقون هناك بالتجار الصينيين ويحصلون منهم ومن التجار الهنود على بضائع الصين والهند ويبيعونهم بضائع الجزيرة العربية الثمينة التي كان من أهمها البخور والعطور والنحاس واللبان واللؤلؤ. وبوصول البضائع الصينية والهندية إلى موانى الجزيرة العربية، كان التجار العرب ينقلونها على متن سفنهم وعلى ظهور قوافلهم عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية إلى بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين والشام ومصر وساحل الحبشة.

وهكذا تم الاتصال بين المشرق والمغرب من خلال طريق الحرير القديم، الأمر الذي أسهم في تعميق علاقات الصداقة والتعاون الحديث الصيني العربي – الخليجي. كما أن دعم حركات التحرر الوطني في التاريخ الحديث أسهم في تعزيز هذه العلاقات خاصةً مع اتسام هذه العلاقات بالتسامح والسلام[1]. وهذا يعني أن الصين والدول العربية أمسكت بالاقتصاد والتجارة والإنسانية كعوامل داعمة للتعاون بين الجانبين عبر مراحل مختلفة من التاريخ.

إضافة إلى هذه العلاقات، فقد تم تبادل عدد من الاختراعات بين الجانبين، حيث انتقلت الاختراعات الأربعة الشهيرة في الصين من البارود والبوصلة وصناعة الورق والطباعة عبر طريق الحرير إلى الدول العربية أولًا، ثم إلى أوروبا وبعض المناطق الأخرى. وعلى الجانب الآخر، فقد وصل علم الفلك والتقويم والطب من الدول العربية إلى الصين في ذلك الوقت، الأمر الذي ساعد على لعب دور مهم في تاريخ التواصل بين الحضارات.

وعليه، فقد مرت العلاقات الصينية الخليجية – في إطار العلاقات الصينية العربية – بعدد من مراحل التطور يمكن أن نميزها في ثلاث مراحل:

أولًا: المرحلة القديمة التاريخية: وهي تلك المرحلة التي تأسست فيها العلاقات من خلال أبعاد غير رسمية تمثلت في عمليات التداول والشحن عبر الحدود عبر طريق الحرير القديم، بالإضافة إلى التبادل الثقافي والاتصالات العلمية والدينية والتي مثلت طرق ذات مسارات ثلاثة أسهمت في تعزيز وازدهار العلاقات الصينية الخليجية.

ثانيًا: مرحلة العصور الحديثة: والتي تشارك فيها كلا الجانبين مشكلات الحروب الامبريالية، حيث تم غزو كل من الصين والدول العربية من قِبَل

(1) Ma Litong, The Challenges of Sino-Arab Relations and Measures to be Taken, Journal of Arab Studies, 2011, at; http://www.arabstudiesjournal.org/191-spring-2011.html

القوىٰ الغربية، مما أسهم في تعزيز أواصر المشاركة الأيديولوجية ضد القوىٰ الاستعمارية.

ثالثًا: **مرحلة تأسيس جمهورية الصين الشعبية**: والتي دخلت في أعقابها العلاقات الصينية العربية مرحلة تاريخية جديدة، حققت في إطارها تقدمًا هائلًا، خاصةً بعد إنشاء منتدىٰ التعاون الصيني العربي في عام 2004، والذي أسس مبادئ ودعامات حاكمة للتعاون الصيني العربي كان أهمها: دعم الدول العربية في صنع سياساتها الخارجية بصورة مستقلة وأكثر حرية، تقديم الدعم لحل القضايا الساخنة الإقليمية من خلال الأدوات الدبلوماسية، ودعم عمليات التنمية والمنفعة المتبادلة بين الجانبين، وتعزيز المواقف العربية للعب دور أكثر أهمية في الشئون الإقليمية والدولية.

إضافة إلىٰ ذلك، فقد اهتمت الصين بدعم علاقاتها مع الدول العربية - بصورة عامة - والخليجية - علىٰ وجه الخصوص - من خلال عدد من أُطر التعاون والاهتمام: مثل المشاركة في مشروعات البنية التحتية، ومد خطوط وشبكات السكك الحديدية لعدد من دول الشرق الأوسط، والمشاركة بدور بناء - حينما يتم دعوتها - في اللجنة الرباعية المعنية بحل القضايا وتعزيز محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، بالإضافة إلىٰ تعميق علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري ودعم أواصر التبادل الطلابي والثقافي.

كما اهتمت الصين بدعم علاقات التعاون مع الدول العربية والخليجية من خلال التباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما في قضايا مواجهة العمليات والتجمعات الإرهابية.

وعليه، فقد تم بناء العلاقة بين الصين والدول العربية من خلال طريق الحرير. ولهذا السبب يمكن النظر إلىٰ الصين والدول العربية علىٰ أنهما شريكان

طبيعيان في التعاون لصياغة إستراتيجية طريق الحرير، ومتمتعان بعلاقات صداقة وعدد من الموضوعات المشتركة في التنمية وتبادل الخبرات البشرية[1].

وتطور هذا الاهتمام الصيني الملحوظ الساعي لدعم علاقات التعاون بصورة ملحوظة مع بروز دور النفط في العلاقات الصينية الخليجية. ويمكن تفهم هذه الأهمية من خلال إدراك أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك احتياطيات غنية من النفط والغاز، حيث تتمتع منطقة الخليج العربي بأكبر احتياطي من النفط يغطي 65٪ من الإجمالي العالمي، ويغطي الإنتاج السنوي 30٪، وتمثل نسبة صادراتها من النفط الخام ثلث إجمالي صادرات العالم سنويًّا[2].

ومع تزايد أهمية دور النفط على المستوى العالمي، والذي أصبح يلعب دورًا أساسيًّا في مختلف الصناعات، حيث أصبحت دول الخليج العربي المصدر الأساس - بدرجة أو أخرى - للنفط، والذي ترتب عليه - من ناحية أخرى - تزايد التدفقات الدولارية إلى دول الخليج العربي والتي كانت تستخدم لتطوير البناء الاقتصادي والثقافي المحلي، ومن ثَمَّ تحقيق التقدم المجتمعي المنشود[3]. علاوة على ذلك، تطورت علاقات التعاون والصداقة الخليجية مع القوى الغربية وقامت على تبادل المصالح ذات الصلة بمجال الطاقة والأدوات العسكرية والإستراتيجية.

وعليه، فإن المنطقة العربية والخليجية تحتل أهمية إستراتيجية في دوائر اهتمام السياسة الخارجية الصينية[4]، خاصةً في ظل طرح مشروع طريق الحرير، ومن أهم الأسباب التي دفعت بكين للاهتمام بالمنطقة العربية والخليجية:

---

(1) Wang Yi, The Sino-Arab relationship should be like brothers, partners and friends, http://www.fmprc.gov.cn/mfa_chn/zyxw_602251/t1180021.shtml

(2) Ma Litong, Op.Cit.

(3) Ma Litong, Op.Cit.

(4) انظر في ذلك، وثيقة سياسة الصين تجاه المنطقة العربية يناير 2016، على الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/2016-01/13/c_135006742.htm

1- الأسباب الاقتصادية، حيث تمثل المنطقة العربية والخليجية منفذًا مهمًّا لتسويق السلع والخدمات الصينية ومصدرًا للاستثمار الرأسمالي في الصين.

2- الأسباب الجغرافية، والتي تتركز حول الأهمية البحرية للمنطقة في حركة التجارة العالمية، وما تمثله من همزة وصل بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، وامتداد مباشر للمحطة الباكستانية باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز المبادرة. وتمثل المنطقة الخليجية والعربية امتدادا مائيًّا لها لعبور السفن من المحيط الهندي وصولًا لقناة السويس.

3- تأمين موارد الطاقة، حيث تعد دول الخليج العربي مركزًا مهمًّا لتأمين مصادر الطاقة من البترول بالنسبة للصين، كونها تحصل من دول الخليج العربي على ما يقرب من 60٪ من احتياجاتها النفطية.

4- توسيع النفوذ الصيني خاصةً في ظل الوجود الأمريكي في آسيا والمحيط الهادي، حيث تسعى الصين إلى تطوير علاقاتها مع قوى إقليمية كبرى في المنطقة وهو ما سيؤدي إلى خلق التوازن الذي سيواجه النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى.

ومن منطلق الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للصين، وفي إطار حرص الجانبين على دعم وتعزيز العلاقات المشتركة، تبنى الطرفان عام 1996 آلية للتشاور الاقتصادي والسياسي وتعزيز فرص التنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك، الأمر الذي ترتب عليه توقيع اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري في عام 2004، والتي بموجبها تم إعلان بدء المفاوضات لإقامة اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي (FTA)، وفي خلال الفترة من 2004-2006، عقدت أربع جولات من المفاوضات قبل توقفها.

وفي يوليو من عام 2004 قام وزراء مالية الدول الست لمجلس التعاون

الخليجي بزيارة إلى بكين لوضع اتفاقية خاصة «بالتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمارات والتكنولوجيا»، كما تم الاتفاق على تأسيس منطقة التجارة الحرة بين الجانبين تشمل البضائع والخدمات والاستثمار.

وفي خلال الفترة من 2006-2009 شهدت العلاقات بين الجانبين عددًا من الزيارات الرسمية التي جاءت في مقدمتها زيارة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، والذي جعل الصين أول وجهة خارجية له يزورها كملك، تلتها زيارتان متبادلتان من الرئيس السابق هو جين تاو، والتي أعادت المفاوضات إلى مسارها، مما ترتب عليه تقدم ملحوظ. ثم تلاها عدد من جولات المباحثات والتفاوض بهذا الشأن للإسراع في عقد الاتفاقية[1].

وقد كان من بين هذه الوسائل الهادفة للترويج لاتفاقية التجارة الحرة استخدام الحوارات الإستراتيجية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي عقدت ثلاث جلسات، الأولى في بكين في يونيو 2010، والتي ترتب عليها توقيع الجانبين مذكرة تفاهم حول الحوار الإستراتيجي بين جمهورية الصين الشعبية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية[2].

وفي مايو 2011، عقد الحوار الإستراتيجي الثاني في أبو ظبي، حيث اتفق الجانبان على ضرورة عقد اجتماع للخبراء في أقرب وقت ممكن لوضع خطة عمل لتنفيذ الاتفاقية الإطارية ومذكرة التفاهم في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والثقافة والتعليم والبحث العلمي والبيئة والصحة - الأمر الذي يدل على اتساع نطاق العلاقات بين الجانبين-، وكانت النتيجة هي الالتزام بإكمال

(1) China GCC Agree to accelerate FTA negotiations, China Daily, available at; http://chinadaily.com.cn/china.

(2) Xuming Qian, Jonathan Fulton (eds), China- Gulf economic relashionship under the belt and road initiative, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic studies, p15, available at; https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/25765949.2017.12023306

مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة في أسرع وقت ممكن[1].

ثم تم عقد الحوار الإستراتيجي الثالث في بكين عام 2014، عندما وافق الجانبان على إقامة شراكة إستراتيجية بدلًا من التحالفات، التي كانت عبارة عن مقاربة صينية طويلة الأمد للدبلوماسية.

وفي الوقت الذي تمثل فيه التحالفات آلية يحتمل أن تعرض الدول لدرجة عالية من المخاطرة، يُنظر إلى الشراكات على أنها تمثل علاقة أكثر مرونة وتوجهًا يركز بدرجة أكبر على المصالح. كما تشير الشراكة إلى التزام مشترك بـ «إدارة النزاعات» التي لا مفر منها حتى يتم مواصلة العمل المشترك في المجالات الحيوية ذات الاهتمام المشترك.

وقد انطوت هذه الشراكات الإستراتيجية التي طرحتها حكومة الصين على تنسيق وثيق في الشؤون الإقليمية والدولية، وتعد ثاني أعلى مستوى في التسلسل الهرمي للعلاقات بعد الشراكات التعاونية الإستراتيجية الشاملة، والتي قامت على السعي الكامل للتعاون والتنمية[2].

ويشير هذا التعيين إلى مستوى متبادل كبير من الثقة ومستوى معزز من التعاون الثنائي. وعليه، فقد وقعت الصين ودول مجلس التعاون الخليجي أيضًا على خطة العمل للحوار الإستراتيجي الوطني للفترة 2014-2017، حيث حددت أهداف التعاون للجانبين في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المجالات السياسية والخاصة، والعلاقات الاقتصادية والطاقة وحماية البيئة وتغير المناخ والثقافة والتعليم والصحة والرياضة.

(1) An Jiang, China and GCC Held the Second Round of Strategic Dialogue, May 3, 2011, http://news.xinhuanet.com/2011-05/03/c_121370255.htm.

(2) Quick Guide to China's Diplomatic Levels, South China Morning Post, January 20, 2016. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China,Third Round of China-Gulf Cooperation Council Strategic Dialogue Held in Beijing," January 17, 2014.

ويمكن تفهم أهمية اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها سمة من سمات مشروع طريق الحرير، فالمشروع يقوم بالأساس على أولويات خمس للتعاون: تنسيق السياسات، وربط المرافق، والتجارة الحرة القائمة على إزالة العوائق، والتكامل المالي، والتعاون بين الأفراد[1]. ومنذ أن أعلنت الصين عن المشروع في عام 2013، وعدَّت دول مجلس التعاون الخليجي ذلك بمثابة محرك لتعزيز التعاون الثنائي، حيث ظهرت بشكل كبير أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للمشروع في جولة الحوار الإستراتيجي لعام 2014، عندما أكد الرئيس شي على أهمية المشروع من منظور الصين، وأن مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يلعب دورًا مهمًّا بالنظر إلى موقعه الجغرافي الإستراتيجي[2]. ومنذ تلك الزيارة، كانت هناك زيارات معلنة إلى الصين من عاهل المملكة العربية السعودية وأمير دولة قطر ورئيس وزراء دولة الكويت وولي عهد دولة الإمارات العربية المتحدة ونائب ولي عهد المملكة العربية السعودية، مع تصريحات تأييد مماثلة من باقي دول مجلس التعاون الداعية إلى تطوير والمشاركة في مشاريع طريق الحرير[3].

وبالنظر إلى أهمية التجارة دون عوائق كأولوية للتعاون في مشروع طريق الحرير، والمستوى المهم للتقدم الذي تم إحرازه بالفعل من خلال اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول المجلس فإن القادة في الصين ودول المجلس أبدوا جميعًا رغبة في رؤية اتفاقية التجارة الحرة مكتملة، حيث ظهرت الأهمية الإستراتيجية التي تحتلها دول المجلس على طول طريق الحرير، وأهمية تحقيق مستويات أعمق من التكامل الاقتصادي بين الجانبين في المستقبل.

(1) Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road, National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China, with State Council Authorization, March 28, 2015.

(2) Li Weihong, Xi Jinping Met with the Delegation of the GCC, People's Daily, January 18, 2014

(3) China's Arab Policy Paper, Xinhua, January 13, 2016.

ويمكن التأكيد على أن مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة هذه ذات أهمية كبيرة لإظهار دور الصين الاقتصادي والسياسي المستقبلي في الخليج العربي لثلاثة أسباب:

أولًا: تضمن اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول المجلس الحفاظ على أمن الطاقة الوطني، فالتطور السريع والمستمر في الصين يعني أن الطلب على الطاقة سيزداد بشكل كبير، الأمر الذي سيترتب عليه تزايد الاعتماد - بدرجة أو أخرى - على منطقة الخليج العربي كمصدر مهم من مصادر واردات الطاقة. وبالتالي، فإن دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي الشامل مع دول المجلس يمكن أن تحمي بشكل فاعل المصالح السياسية والاقتصادية للصين في الشرق الأوسط وتعزز نفوذها الدبلوماسي. إضافة إلى ذلك، فإن دمج منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي مع منظمة شنغهاي للتعاون، يمكن أن يسهم في تقديم دعم جيوسياسي اقتصادي لإستراتيجية «التوجه نحو الغرب» التي تنتهجها الصين.

ومن منطلق كون دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر القوى السياسية والاقتصادية نشاطًا في الشرق الأوسط، والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر أعضاءً أساسيين في أوبك، فإن إقامة وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة سيساعد في زيادة تأثير الصين في نظام الطاقة الدولي، ويساعد في الحفاظ على أمن الطاقة في الصين.

ثانيًا: إن التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين الصيني ودول المجلس، سينشئ منصة للتعاون الاقتصادي والتجاري، حيث يتمتع كلا الجانبين باقتصاد قوي، وبالتالي فإن تطوير التجارة يتماشى مع مصلحة جميع الأطراف، فالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة سوف يسهم في تسهيل ونمو الاستثمار في الاتجاهين، وكذلك دعم إستراتيجية «الخروج» للشركات الصينية». كما تعد منطقة الخليج العربي واحدة من أكبر أسواق المقاولات والهندسة في العالم، مما يعني أن اتفاقية

التجارة الحرة ستوفر المزيد من الفرص للشركات الصينية لتنفيذ التعاقد على المشاريع والتعاون مع دول المجلس[1].

ثالثًا: يمكن أن تنتهز الصين الاتفاقية لتتجنب خطر التهميش، حيث إن التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين كلا الجانبين يمكن أن يُجنب بفعالية الآثار السلبية لتحويل التجارة، ومنع التهميش في المنافسة الإقليمية. كما تساعد الترتيبات المؤسسية لاتفاقية التجارة الحرة على تحسين قدرة المؤسسات على المشاركة في السوق الصينية، وتعزز الحوار السياسي للقوى البشرية، مما يترتب عليه تمكين الصين من ممارسة تأثير إيجابي يصب في مصلحة الشرق الأوسط ويمهد الطريق لمزيد من تطوير العلاقات الثنائية في المستقبل. بالإضافة إلى توسيع الصادرات الصينية، ليس فقط إلى دول المجلس، ولكن أيضًا لإنشاء قاعدة أمامية للوصول إلى سوق الشرق الأوسط.

وفي إطار الاهتمام الصيني بتطوير ودعم علاقات التعاون والمشاركة مع دول مجلس التعاون الخليجي - كمنطقة مركزية في المحيط العربي - باعتبارها نقطة حيوية في إطار مشروع طريق الحرير الجديد، تقدمت الصين بنموذج لكيفية تطوير هذا التعاون وذلك في الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي في بكين عام 2014. وفي هذا المنتدى، أعلن الرئيس شي عن نموذج (1 + 2 + 3) للتعاون الصيني العربي.

وفي هذا النموذج يمثل الرقم (1) المحور الرئيس للتعاون، وهو محور التعاون في مجال الطاقة، حيث ترى الصين ضرورة التعاون مع الدول العربية كافة في مجال صناعة النفط والغاز الطبيعي، والحفاظ على أمن وسلامة قنوات نقل الطاقة، وبناء تعاون إستراتيجي متبادل المنفعة وآمن وموثوق.

(1) She Li, Yang Liqiang (eds), GTAP Simulation Analysis on China-GCC FTA's Impact on Bilateral Trade, Asia-Pacific Economic Review, No.6, 2012.

ويشير (2) إلى مجالي بناء البنية التحتية وتيسير التجارة والاستثمار كجناحين لتعزيز التعاون في مشاريع التنمية الكبرى، مع وضع الترتيبات المؤسسية ذات الصلة لتعزيز التجارة الثنائية والاستثمار. وفي مجال تيسير التجارة الثنائية والاستثمار، أعلنت الحكومة الصينية عزمها استيراد المزيد من الواردات غير النفطية من الدول العربية، وتحسين هيكل التجارة بهدف زيادة حجم التجارة من 240 مليار دولار أمريكي في العام 2016 إلى 600 مليار دولار في السنوات العشر القادمة. كما سيتم تشجيع الاستثمار في موارد الطاقة والبتروكيماويات، والزراعة، والتصنيع، وصناعة الخدمات، وبعض الصناعات الأخرى في الدول العربية بالتعاون مع الشركات الصينية بهدف زيادة حجم الاستثمارات الصينية غير المالية من 10 مليارات دولار أمريكي في العام 2016 إلى 60 مليار دولار في 10 سنوات.

أما بالنسبة للرقم (3) فهو يمثل التعاون في مجالات الطاقة النووية والفضاء والطاقة الجديدة، وهي موضوعات وثيقة الصلة بالتكنولوجيا الفائقة. الأمر الذي دفع بالرئيس «شي» إلى جعل هذه الموضوعات ضمن دوائر الاهتمام والتعاون الصيني العربي، حيث دعا إلى تأسيس ثلاثة مراكز تهتم بالتعاون المشترك في هذا المجال وهي: مركز صيني-عربي لنقل التكنولوجيا، ومركز للبحث والتدريب في قطاع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومشروع نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية China Beidou في شبه الجزيرة العربية[1].

وبالنظر إلى هذا النموذج (1+2+3)، والذي يركز على موضوعات الطاقة والتجارة والبنية التحتية كموضوعات لدعم وتعزيز التعاون الصيني العربي، يمكن ملاحظة أن دول مجلس التعاون الخليجي في وضع يؤهلها - بدرجة أو

(1) Wu Sike, Belt and Road Initiative under the Framework of the China-GCC Strategic Cooperation, Arab World Studies, No.2, 2015.

أخرىٰ - للعب دور رئيس في تطوير هذا التعاون، بسبب امتلاكها لإمكانات كبيرة تسهم في تحقيق هذا النموذج، ومن ثَمَّ تعزيز التعاون المشترك.

وإذا أخذنا في الاعتبار المكانة المهمة للخليج العربي في مشروع طريق الحرير، يبدو أن التعاون بين الصين ودول المجلس في مجالات التجارة والاستثمار، والطاقة، وبناء البنية التحتية، والثقافة، ونقل التكنولوجيا يمكن أن ينمو بدرجة كبيرة، خاصةً في ظل الاهتمام الصيني بالإسهام في التنمية المستقبلية لدول المجلس، وإتاحة مزيد من الفرص أمام دول المجلس للاستثمار في الصين، ومساعدتها في تطوير عوائد للطاقة أكثر استقرارًا، وبناء مرافق أفضل، وتقديم مستوىٰ أكثر تقدمًا في العلوم والتكنولوجيا لدول المجلس، والعمل نحو تحقيق التنمية المشتركة والازدهار.

ثالثًا- الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية الخليجية:

يعد التبادل التجاري بين الجانبين الصيني والخليجي أحد أهم مجالات التعاون التي شهدت تطورًا ملحوظًا خلال السنوات القليلة الماضية. كما يعد مجال الاستثمارات الثنائية بين الجانبين أحد أهم الأطر التي يتم من خلالها تعزيز العلاقات.

وفيما يلي نستعرض مظاهر وصور التعاون التجاري والاستثماري الصيني مع دول مجلس التعاون الخليجي بشيء من التفصيل:

- **التبادلات التجارية الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي**: تسارعت قيمة النشاط التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي من أقل بقليل من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلىٰ ما يقرب من 115 مليار دولار في عام 2016[1]، خاصةً في أعقاب إعلان الصين في ورقة السياسة العربية عام 2016

(1) Karen E.Young, Master developers: The new Sino-Arab Gulf Visions of economic development, Foreign and Defence policy, Middle East, December 21, 2018.

عن سياساتها ومصالحها الاقتصادية تجاه الوطن العربي - بصورة عامة - والتي تناولت بالتفصيل مصالحها من الاتفاقيات التجارية والتكنولوجية واهتمامها بدعم مجال التجارة البينية، والنهوض بمجال السياحة بين الجانبين[1].

ويمكن توقع تطور ونمو العلاقات الصينية الخليجية في إطار التعرف إلى حجم التطور الاقتصادي لكل دولة من الجانبين، فبالنسبة للصين، أصبحت ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العالمي عام 2010، حيث تخطت ألمانيا التي كانت تعد أكبر مُصدر عام 2009، وتخطت الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أكبر قوة اقتصادية عام 2012. وفي منتصف عام 2013 حققت الصين تبادلًا تجاريًّا عالميًّا بلغ 3,56 مليار دولار، وهو ما يمثل الأكبر على مستوى العالم، وحققت ناتجًا محليًّا إجماليًّا بلغ 11,5 عام 2012[2].

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد أصبحت كتلة اقتصادية مهمة، حيث بلغ إجمالي تجارتها 1,4 مليار دولار عام 2012، وحجم الناتج المحلي الإجمالي بلغ 1,5 مليار دولار، وبلغ إجمالي الصادرات 934 مليار دولار عام 2012، ليحتل المركز الرابع على مستوى العالم، ويحقق واردات بلغت 484,2 مليار دولار، ليحتل المركز التاسع عالميًّا[3].

ويهتم الجانبان بدعم العلاقات مع الجانب الآخر، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسب التعاون لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في

(1) لمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقات الصينية العربية خلال القرن الحادي والعشرين، انظر: آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، وقائع الندوة التي عقدت في بكين مايو 2002، سلسلة الحوارات العربية العالمية، عمان، الأردن، 2003.

(2) Orville Schell and John Delury, Wealth and Power: China's Long March to the Twenty-First Century, New York: Random House, 2013.

(3) International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics (DOTS), (May 2013), available at; http://elibrary_data.imf.org/, World Trade Organization, International Trade Statistics 2013, available at; http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm, and IMF, Report for Selected Countries and Subjects, World Economic Outlook Database (April 2013), available at; http://www. imf.org/external/data.htm.

إطار التعاون مع دول المجلس، فقد تراجعت التجارة البينية الخليجية الأمريكية من 40٪ إلى 21٪ عام 2012، في مقابل ارتفاع التبادل مع الصين من 2٪ عام 1992 إلى 10,6٪ خلال العام نفسه.

وبصورة عامة، فإن التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ارتفعت من 6 مليار دولار عام 2002 إلى 92 مليار دولار عام 2010. ومن المتوقع أن ترتفع لتصل إلى 350-550 مليار دولار عام 2020[1].

وفي إطار المعاملات التجارية الصينية مع دول المجلس، وبالنظر إلى الجدولين (1) و(2)[2]، وبتحليل نسب الصادرات والواردات بين الجانبين يتضح أنها شهدت تطورًا كبيرًا بدءًا من العام 2017 حتى بلغت الزيادة 30٪ بالمقارنة مع عام 2016، بواقع 73 مليار دولار. وبزيادة قدرها 45٪ عام 2018، بالمقارنة مع عام 2017، بواقع 106 مليار دولار.

وجدير بالذكر أن نسب الصادرات والواردات الصينية مع دول المجلس السابق الإشارة إليها تمثل 4٪، 5٪ على التوالي من حجم صادرات وواردات الصين مع دول العالم أجمع.

ومن الملاحظ أنه خلال الفترة من 2014 إلى 2018 سجلت أعلى قيمة واردات للصين من دول المجلس عام 2014 بإجمالي 107 مليار دولار. ومن المعلوم أن انخفاض القيمة الدولارية خلال هذه الفترة، أدى إلى انخفاض في أعوام 2015 إلى 2017 بالمقارنة مع عام 2014، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية.

(1) Figures quoted in Afshin Molavi, "The New Silk Road, 'China' and the Geo-Economic Ties That Bind the Middle East and Asia, in, China and the Persian Gulf, Bryce Wakefield , Susan L. Levenstein (eds), Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2011, p. 48

(2) International trade centre, june 2019, Available at: https://www.trademap.org/index.aspx

جدول رقم (1)

قيمة الواردات الصينية من دول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة من 2014-2018 (القيمة بالألف دولار أمريكي وتشمل السلع كافة)

Exporters	Imported value in 2014	Imported value in 2015	Imported value in 2016	Imported value in 2017	Imported value in 2018
World	1,959,234,625	1,679,564,325	1,587,920,688	1,843,792,939	2,134,987,265
Gulf Cooperation Council (GCC) Aggregation	106,592,895	68,805,477	56,107,787	72,915,479	105,602,555
Saudi Arabia	48,508,026	30,021,051	23,626,019	31,761,873	45,898,673
Oman	23,795,856	15,047,420	12,041,024	13,383,278	18,821,414
United Arab Emirates	15,763,357	11,514,032	9,994,363	12,311,158	16,281,247
Kuwait	10,004,964	7,497,065	6,370,284	8,934,950	15,359,441
Qatar	8,336,728	4,614,366	4,012,374	6,400,274	9,091,343
Bahrain	183,964	111,543	63,723	123,946	150,437

Source; International trade centre, june 2019, Available at: https://www.trademap.org/index.aspx

جدول رقم (2)

قيمة الصادرات الصينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة من 2014-2018 (القيمة بالألف دولار أمريكي وتشمل السلع كافة)

Importers	Exported value in 2014	Exported value in 2015	Exported value in 2016	Exported value in 2017	Exported value in 2018
World	2,342,292,696	2,273,468,224	2,097,637,172	2,263,370,504	2,494,230,195
Gulf Cooperation Council (GCC) Aggregation	68,589,648	67,809,643	56,172,598	55,113,049	57,288,013
United Arab Emirates	39,034,507	37,020,164	30,066,956	28,723,965	29,902,887
Saudi Arabia	20,575,242	21,612,928	18,650,907	18,375,008	17,560,589
Kuwait	3,428,725	3,772,671	3,000,887	3,112,774	3,321,341
Oman	2,065,381	2,116,393	2,147,698	2,316,453	2,875,748
Qatar	2,254,011	2,275,641	1,515,659	1,682,330	2,488,628
Bahrain	1,231,782	1,011,846	790,491	902,519	1,138,820

Source; International trade centre, june 2019, Available at: https://www.trademap.org/index.aspx

وفي المقابل، انخفضت حجم الصادرات الصينية لدول المجلس بدءًا من العام 2016، واحتفظت بحجم صادرات بقيمة 56 مليار دولار في المتوسط، إلا أنها حققت زيادة قدرها 57 مليار دولار في عام 2018، وبنسبة زيادة قدرها 4٪ عن عام 2017، واستحوذت دول المجلس على ما نسبته 2٪ فقط من إجمالي صادرات الصين للعالم خلال العام 2018.

أما على مستوى دول المجلس فرادى مع الصين، فنلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن المملكة العربية السعودية تحتل الصدارة من حيث حجم صادراتها إلى الصين، وبنسبة 43٪ وذلك حتى العام 2018. أما على مستوى الواردات، فتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز نفسه بواقع 52٪، أو 30 مليار دولار خلال العام نفسه.

ومن الملاحظ استمرار النمو في تدفقات التجارة الثنائية بصورة جلية خلال العامين الماضيين، حيث أصبحت دول الخليج العربي بالنسبة للصين أكبر مُصدر للنفط، وثاني أكبر مزود لاحتياجاتها من الغاز، ومن المحتمل أن تصبح الصين أكبر سوق لصادرات دول مجلس التعاون خلال العامين المقبلين. وبالنسبة للعلاقات التجارية، فإنها من المتوقع أن تتزايد بحلول العام 2020، مع تضاعف قيمة واردات دول المجلس من الصين لتصل إلى نحو 135 مليار دولار.

ومن الملاحظ أن التبادل التجاري بين الصين ودول المجلس قد شهد تراجعًا كبيرًا خلال العام 2009، والذي يرجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت عددًا من دول العالم عام 2008. غير أن العلاقات التجارية شهدت تطورًا ملحوظًا خلال السنوات التالية، ثم ركودًا عام 2013 بسبب هبوط أسعار البترول والغاز[1]. هذا النمو في العلاقات التجارية، من المتوقع أن

(1) People's Republic of China, National Bureau of Statistics, China Statistical various issues.

تتزايد معه أفواج السياح الصينيين إلى الخليج العربي ليصل إلى 2,5 مليون في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

وفي أعقاب التراجع الذي شـهدته المعـاملات التجارية بين الجانبين عام 2013، بدأت في الصعود مرة أخرى لتحتل فيه دول المجلس مكانة مهمة في التجارة الصينية مع الوطن العربي، حيث زادت القيمة التجارية من أقل بقليل من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى ما يقرب من 115 مليار دولار في 2016.

وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الشركاء التجاريين للصين في الشرق الأوسط، تليها دولة الإمارات العربيـة المتحدة. إلا أنه بشـكل جماعي يمكن ملاحظة أن دول المجلس تعد سادس أكبر مقصد للصادرات في الصين، وخامس أكبر وجهة للاستيراد[1].

ومع تزايد وتطور القدرة الصناعية والاقتصادية للصين - بصورة سريعة - حتى أصبحت «مصنع العالم» واعتمدت بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية في تصدير مصنعاتها - من جانب -، نجد على الجانب الآخر، أن خطط التطوير الطموحة في دول المجلس تتطلب واردات كبيرة من الآلات الزراعية والمعدات الصناعية ومواد البناء، بالإضافة إلى تزايد احتياجاتها من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من التطوير. الأمر الذي ترتب عليه درجة عالية من التقارب في العلاقات التجارية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي[2].

وقد لوحظ مؤخرًا ارتفاع إنتاج المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي وخفض طلبها المحلي على البترول، وهو ما يشير إلى احتمالية زيادة صادراتها من

(1) لمزيد من التفاصيل حول التطور التاريخي للعلاقات الصينية السعودية، انظر: شريف علي شحاتة، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص115-121.

(2) International Monetary Fund, Direction of Trade by Country

الغاز إلى الصين، الأمر الذي يترتب عليه منافسة شركات الغاز الغربية[1]. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة حاولت تعزيز وضعها كمصدر مستقر للطاقة من خلال مد خط أنابيب «الفجيرة» بالتعاون مع شركة صينية عبر مضيق هرمز، غير أن سعة خط الأنابيب تعد محدودة ونسبة صادراتها من موارد الطاقة إلى الصين تعد محدودة أيضًا.

ومن الملاحظ أن موارد الطاقة لعبت دورًا حيويًّا في التبادل التجاري الصيني الخليجي، فطالما كانت الطاقة في قلب التجارة بين الجانبين، ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية سوق التصدير الرئيسة للطاقة الخليجية، أصبحت دول شرق آسيا أكبر مستورد للنفط والغاز الطبيعي من الخليج العربي، ومن المتوقع نمو هذا الاتجاه في العلاقات بين الجانبين خلال السنوات القليلة القادمة خاصةً في إطار مشروع طريق الحرير.

ويعد النفط عاملًا مهمًّا جدًّا في مسار العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتم توجيه نحو ثلثي صادرات دول المجلس من النفط إلى آسيا. وتكشف بيانات أُوبك في تقريرها الصادر عام 2017، أنه يتوقع تزايد الطلب العالمي على النفط بمعدل 15,8 مليون برميل في اليوم ليرتفع من 95,4 مليون برميل في اليوم عام 2016، إلى 111,1 مليون برميل في اليوم عام 2040. وفي إطار ارتفاع هذه المعدلات، نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تنتج نحو 13 مليون برميل من النفط الخام يوميًّا، وأنها تزود الصين بنسبة 35٪ من وارداتها النفطية، مع الأخذ في الاعتبار كون المملكة العربية السعودية المورد الأول الذي يلبي 20٪ من واردات الصين من النفط[2].

(1) Ajay Makan and Ed Crooks, Saudi Ramps up and Gas Drilling to Ease Demand for Oil, Financial times, http://www.ft.com/intl/cms/s/0/a7

(2) طبقًا لتقديرات منظمة أُوبك الصادرة عام 2017، ص 109، على الرابط التالي:
https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO%20%202017.pdf

ويتوقع أن يتزايد الطلب الصيني على النفط ليصل إلى 15.5مليون برميل في اليوم مع حلول عام 2030، ويرتفع ليصل إلى 17,5 مليون برميل بحلول عام 2040. وبالتالي يلاحظ أن عامل البترول يلعب دورًا حيويًّا في العلاقات الصينية الخليجية.

كما يدخل الغاز الطبيعي كعامل مهم في مسار العلاقات بين الجانبين، غير أنه من الملاحظ في هذا القطاع وجود منافسين لدول مجلس التعاون الخليجي مثل: أمريكا الشمالية، خاصةً مع توسيع قناة بنما، وأستراليا أيضًا.

وفي عام 2013، أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، ومن المتوقع أن تظل كذلك في المستقبل القريب، بل من المتوقع لها أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية من حيث استهلاك النفط بحلول عام 2034، خاصةً في إطار سعي الصين الحثيث نحو تنويع مصادر الطاقة الخاصة بها.

وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج المحلي النفطي للصين بشكل ملحوظ، فإنه لن يكون قادرًا على تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي - جدول (3) - الذي يبين معدلات الإنتاج والاستهلاك اليومي للصين حتى عام 2020.

جدول (3)

الاستهلاك والإنتاج اليومي للصين من البترول

(القيمة بالمليون برميل في اليوم)

السنة	الإنتاج اليومي	الاستهلاك اليومي
2013	**4,912**	**11,084**
2014	**5,045**	**11,637**
2015	**5,180**	**12,385**
2016	**4,905**	**12,792**
2020 (متوقع)	**5,1**	**13,1**

Source; The U.S. Energy Information Administration (EIA) reports, Available at; https://www.eia.gov/beta/international/analysis.php?iso=CHN

ويتوقع ارتفـاع الاستهلاك اليـومي للصـين من النفط ليصـل إلى 13,2، 14,5، 15,7، 16,8، 17,8 خلال الأعوام: 2020، 2025، 2030، 2035، 2040 على التوالي.

على هذا النحو، تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورًا مهمًّا في إستراتيجية الصين لأمن الطاقة، فوفقًا لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يعد الخليج العربي أحد أهم مصادر الصين الرئيسة للنفط الخام، حيث يمثل نسبة 33٪. وتبلغ احتياطيات النفط في دول المجلس 29,5٪ من إجمالي احتياطيات العالم، وتعد دول المجلس الست من بين أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم، وجميعها باستثناء البحرين من بين أكبر ثلاثين دولة منتجة، وتعد دولة قطر رابع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فتصدر وحدها ما نسبته 16٪ من إجمالي واردات الصين من النفط، وبذلك فهي تحتل المركز الأول، تليها أنجولا بنسبة 13٪، ثم روسيا بنسبة 11٪، ثم عُمان، فالعراق، فإيران، ففنزويلا، فالإمارات، فالكويت، وكولومبيا بنسب: 10٪، 9٪، 9٪، 4٪، 3٪، 3٪، 3٪ على التوالي[1].

وفي إطار التطور الاقتصادي المتزايد الذي تشهده الصين، واحتياجها إلى تحديث بنيتها التحتية، ومع تضاعف مبيعات السـيارات الصينية أربع مرات خلال الفـترة من 2008-2016، يتزايد الطـلب الصيني على مصـادر النفط والمنتجات ذات الصلة، وسعيها نحو تحويل مزيج الطاقة الخاص بها بعيدًا عن محطات توليد الطاقة التي تعمـل بالفحم، وتظهر أهمية دول مجلس التعاون الخليجي والدور الذي تلعبه في تزويد الصين بموارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي،

(1) US Energy Information Agency, China International Energy Data and Analysis, 14 May 2015, Available at; https://www.eia.gov/beta/international/analysis.php?iso=CHN

وتوفير سوق كبيرة للسلع الصينية، فقد كان لتزايد الاستهلاك والطلب الصيني على الغاز أكبر الأثر في العام 2017 في تزايد معدلات الاستهلاك العالمي بأكثر من 15٪، وهو ما يمثل ثلث الزيادة العالمية من استهلاك الغاز[1].

وبتحليل العلاقات التجارية الصينية مع كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي منفردة نلحظ أن المملكة العربية السعودية تعد الشريك التجاري الرئيس للصين، تليها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم سلطنة عُمان، فدولة الكويت، فدولة قطر، ثم مملكة البحرين. غير أن لدى الإمارات والبحرين عجزًا تجاريًّا، بينما الدول الأربعة الأخرى لديها فائض تجاري. وتعد البحرين محدودة الصادرات والواردات مع الصين، بينما تمثل صادرات الإمارات من البترول والغاز نسبًا كبيرة في علاقاتها التجارية مع الصين، أما بالنسبة لوارداتها فهي تمثل مدخلًا تصدر من خلاله المنتجات إلى الشرق الأوسط.

أما بالنسبة لمجالات الاستثمار في العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي فتجذب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الاستثمارات الصينية في مشاريع الطاقة المشتركة، بدءًا من إنتاج النفط التقليدي وصولًا إلى الطاقة المتجددة وتخزين الطاقة.

وقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في الصين من 371,73 مليون دولار عام 2008 إلى 596,8 مليون دولار عام 2010، غير أن أحداث الربيع العربي أدت إلى تراجع كبير في نسب هذه الاستثمارات لتصل إلى 96,32 مليون دولار.

وبالنسبة إلى الاستثمارات الصينية في دول المجلس فتتَّسم بالنمو المتزايد، ففي خلال الفترة من 2003 إلى 2010 ارتفعت الاستثمارات الصينية من

(1) Karen E.Young, Op.Cit.

10,66 مليون دولار إلى 1,675 مليار دولار ثم قفزت لتحقق 2,2275 مليار دولار عام 2011[1].

وكان لتراكمات الاحتياطات الدولارية في دول المجلس دور كبير في النظر إليها كجهات فاعلة مهمة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استخدمت عائدات النفط في دول المجلس لشراء الأسهم في الشركات الخاصة، والاستثمار في الأوراق المالية الحكومية الأجنبية، وصناديق المشاريع في دول الشرق الأوسط التي عدَّها مستثمرون آخرون محفوفة بالمخاطر، كما تسهم أيضًا في خطط التنمية واسعة النطاق في دول المجلس. أضف إلى ذلك، فهي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر - وإن كان بشكل غير متساو - وبمعدل منخفض بالنسبة إلى ما قبل التباطؤ الاقتصادي العالمي لعام 2009، حيث كان هناك انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، في الوقت الذي حققت فيه مملكة البحرين زيادات متواضعة، وكان النمو في عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة كبيرًا.

ومع الاهتمام الخليجي بمشاريع البنية التحتية الإقليمية والأحداث المستقبلية البارزة مثل معرض دبي 2020 العالمي، وكأس العالم FIFA في قطر في عام 2022، من المتوقع أن يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس في النمو.

على هذا النحو، فمثل هذه المشاريع تعد وجهات محتملة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، خاصةً مع تكثيف المشروعات المرتبطة بمشروع طريق الحرير، حيث يمكن أن يترجم هذا إلى استثمار في الصناعات الناشئة، وهو ما تحاول دول المجلس فعله من تنويع اقتصاداتها وتطوير القطاعات غير النفطية. كما وضعت الصين سلسلة من السياسات التفضيلية لجذب الاستثمارات

(1) International Monetary Fund, Direction of Trade by Country.

الأجنبية، وتحسين التكيف الهيكلي في مجال الاستثمار، وأطلقت مشاريع تنقيب عن النفط على نطاق واسع، الأمر الذي يهيئ الظروف لتوسع دول مجلس التعاون الخليجي من استثماراتها في الصين[1].

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى دول المجلس التي تجذب عددًا كبيرًا من الاستثمارات الصينية، ويمكننا رصد عدد من المشاريع الصينية المتمثلة في الحقول البحرية لأبوظبي بين أدنوك ومؤسسة البترول الوطنية الصينية، والتي تصل قيمتها إلى 1,6مليار دولار، بالإضافة إلى عدد من مشاريع التعاون الاستثماري بين شركات مملوكة للدولة مثل أرامكو وسابك مع شركة سينوبك الصينية وشركة تشاينا نورث إندستريز، الأمر الذي يخلق تعاونًا بين الشركات الحكومية. وفي نوفمبر 2018، وقعت أدنوك اتفاقية جديدة لبيع غاز البترول المسال (LPG) لمجموعة Wanhua Chemical Group الصينية، صاحبة أكبر منشأة لتخزين الغاز الطبيعي المسال في العالم.

وكان من بين أهم الاستثمارات الصينية في منطقة الخليج العربي افتتاح ميناءين جديدين في سلطنة عُمان - صحار والدقم - إلى جانب ميناء حمد الجديد في دولة قطر، الأمر الذي أضاف طاقة شحن وآليات جديدة للتكامل الإقليمي.

وعلى الرغم من مرور دول المجلس بفترة صعبة نتيجة التوترات القطرية الخليجية، غير أن الصين مولت تطوير ميناء الدقم، بالإضافة إلى قيامها بتوسعة جديدة لميناء خليفة في أبو ظبي، وإنشاء صندوق طريق الحرير الخاص بتأسيس أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.

ومن منطلق الاهتمام الصيني بتعزيز علاقاتها مع دول المجلس، فقد أسست الصين محطة الحاويات Cosco Shipping Ports (CSP) الجديدة في أبوظبي في ميناء

(1) GCC Trade and Investment Flows, The Economist Intelligence Unit, 2014, p.27.

خليفة في جبل علي في دبي، والذي يعد الآن أكثر الموانى ازدحامًا في العالم خارج آسيا. ومن المقرر أن يكون ميناء خليفة أكبر محطة شحن حاويات في الشرق الأوسط، نتيجة لاتفاقية مدتها 35 عامًا بين موانى أبوظبي وشركة Cosco للشحن البحري، وهي شركة تابعة لشركة Cosco للملاحة المحدودة في الصين.

ولم تقف الاستثمارات الصينية الخليجية عند حدود البنية التحتية، بل امتدت لمشروعات الطاقة من توليد الكهرباء التقليدية والطاقة الشمسية، وتطوير خطوط الأنابيب في الإمارات، وإنتاج الميثانول في عُمان، واستكشاف اليورانيوم في السعودية. كما شهد مجال الاستثمار تعاونًا مثمرًا بين الجانبين، خاصة الاستثمارات في مجال البترول وصناعات البتروكيماويات، حيث تم تأسيس شركة الاستثمارات الكويتية الصينية عام 2005، وشركة الصناعات الأساسية السعودية SABIC، التي وضعت إستراتيجية للتعاون مع الصين في هذا المجال تلبيةً لطلبها المتزايد والسريع على البترول، كما طورت الإمارات مركزًا ماليًّا إقليميًّا يخدم المعاملات والتبادلات التجارية مع أوروبا وشرق آسيا[1].

وفي إطار تطوير وتنويع العلاقات الاستثمارية الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، تقوم دول المجلس بتنفيذ عدد كبير من مشروعات البنية التحتية والنقل والاتصالات، وكذلك إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة مثل المنطقة الحرة في جبل علي في دبي (جافزا)، كجزء من جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها وتمشيًّا مع خطط التنمية الخاصة بها.

في الوقت نفسه، وفي إطار تنفيذ الصين إستراتيجيتها «الخروج»، وكونها تمتلك الخبرة الواسعة في مجال البناء والهندسة، يتم الاستعانة بالعديد من الشركات الصينية المملوكة للدولة (JEZZA) في دولة الإمارات العربية المتحدة

(1) Qian Xuming, Jonathan Fulton, China- Gulf Relations under the Belt and Road Initiative, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol. 11, No. 3, 2017, p 20.

خاصةً في المنطقة الحرة بمطار دبي (JAFZA) كمركز ومقر إقليمي لخدمة المشاريع في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية.

إضافة إلى ذلك، يعد التعاون في مجال القوى العاملة أحد أبرز مظاهر التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي الصيني الخليجي، ففي الوقت الذي تحتاج فيه دول المجلس إلى أعداد كبيرة من العمال الأجانب، تنجح الصين - الغنية بالموارد البشرية - في تقديم هذه الخدمة من العمالة الماهرة التي يمكن الاستفادة منها في مجالات عدة[1].

وفي إطار التطور الاستثماري والاندماج الصيني في منطقة الخليج العربي، أصبحت الصين منافسًا رئيسًا في المشروعات الكبرى، ويرجع ذلك إلى ما يتمتع به المقاولون الصينيون من قدرة على تقديم عطاءات في كثير من الأحيان بتمويل مدعوم من الدولة، الأمر الذي يجعلهم قادرين على تقييم المشاريع ذات المخاطر العالية والفوز بها في الأسواق الجديدة والأقل رسوخًا، حيث لعب التمويل الصيني دورًا مهمًّا في شبكة السكك الحديدية في السعودية بالإضافة إلى إيران والعراق والجزائر.

وقد شكلت الدول الأربع: العراق، الجزائر، إيران، والسعودية- إلى جانب الإمارات 75٪ من إجمالي القيمة المقدرة للمشاريع الممنوحة للمقاولين الصينيين في منطقة الخليج العربي خلال الفترة 2000-2017. وبلغت حصة الصين الإجمالية من العقود الممنوحة في جميع أنحاء المنطقة نحو 13٪، ومن المتوقع أن تزداد قيمة التعاقدات الصينية خلال الفترة القادمة. وقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة رئيسة للقروض الصينية في العامين 2017-2018، حيث حصلت على قروض بقيمة 2,3 مليار دولار، وذلك مقابل التوسع في مطار

(1) Ibid, p15.

دبي الدولي ومطار آل مكتوم. وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة بعد الأردن بقيمة 977 مليون دولار، ثم مصر بقيمة 890 مليون دولار[1].

وبالنظر إلى المشاريع الجديدة، تقوم الشركات الصينية بتقديم عطاءات قوية للمشروعات البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط - بصورة عامة - والخليج العربي - بصورة خاصة - ومنطقة شمال إفريقيا، حيث شجعت حكومات منطقة الخليج العربي وشمال إفريقيا الشركات الصينية على التنافس على هذه المشاريع وغيرها من المشاريع المماثلة، وغالبًا ما تمنح العقود للشركات الصينية لأن قدرتها على الاعتماد على بنوك الدولة لتمويل المشاريع المتعلقة بمبادرة طريق الحرير تمنحها ميزة التكلفة. كما أن مثل هذه المشروعات الخاصة بالبنية التحتية تنجح في خلق روابط وتعاون تكنولوجي واضح، حيث وافقت شركات مثل Siemens على الشراكة مع المقاولين الصينيين من أجل الفوز بالمشاركة في هذه المشاريع الكبيرة.

إضافة إلى مشروعات البنية التحتية التي تحظى باهتمام الاستثمارات الصينية في الخليج العربي، كان للإستراتيجية والخطط الصينية في مشروعات تطوير الموانى، وخدمات البناء على نطاق واسع، وتوفير الأدوات المالية المدعومة من الدولة، الأثر الأكبر في منطقة الخليج العربي، ذلك لما تمثله هذه الإستراتيجية من قوة ملهمة لدول الخليج العربي لمحاكاتها.

وفي إطار تمويل هذه المشروعات الكبرى، ارتفعت قيمة القروض بين عامي 2014-2017 من 300 مليون دولار إلى 8,8 مليار دولار، ويعد بنك التنمية وبنك تشاينا إكسيم من أبرز الشركاء الرئيسين في هذه المشروعات المرتبطة بسد الفجوة في البنية التحتية للشرق الأوسط وأفريقيا، حيث ارتفع تمويل البنية

(1) Karen E.young, Master developers; the new Sino-Arab Gulf visions of economic development, foreign and defense policy, middle east, December 21, 2018.

التحتية الصينية في منطقة الخليج العربي من 368 مليون دولار إلى 3,5 مليار دولار في عام واحد فقط 2016، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة هي الوجهة الرئيسة حيث حصلت على قروض بقيمة 2,3 مليار دولار منذ عام 2016.

وهذه التدفقات المالية الصينية يمكن أن تؤثر في معايير ومؤسسات الحوكمة الاقتصادية في الشرق الأوسط - بصورة عامة - الأمر الذي يدفع - بالضرورة - إلى تنسيق الرؤى العربية الصينية الخليجية المشتركة والمنافسة التي يمكن أن تعيد توجيه الدول والأسواق في الشرق الأوسط لسنوات قادمة. وما تشترك فيه هذه الرؤى هو الإيمان القوي بدور الدولة في النمو الاقتصادي، والقدرة على توجيه موارد الدولة لتحقيق الأهداف السياسية والاستقرار الاقتصادي المحلي. فمن المرجح أن يخلق حجم رأس المال وتوجهه في المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الدولة أنماطًا جديدة من المساومة والعلاقات السياسية في المجالات المشتركة ذات الاهتمام الإستراتيجي. ولكن ما يغيب هو وجود إطار موحَّد لتمويل التنمية يعتمد على المعايير الدولية المشتركة للمؤسسات المتعددة الأطراف.

رابعًا- الفرص والتحديات التي يطرحها مشروع الحرير:

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة عددًا من الفرص التي يطرحها مشروع الحرير أمام الدول العربية - كافةً - والخليجية - خاصةً - على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه التعاون العربي الصيني في سبيل تحقيق آمال الجانبين، ذلك حتى يتسنى رسم أفضل السيناريوهات الممكنة للمنطقة في إطار هذا المشروع.

1- فرص التعاون الصيني الخليجي في إطار مشروع طريق الحرير:

تتعـدد الفرص التي يطرحها مشروع طريق الحـرير أمام مجـالات التعـاون الصيني مع دول مجلس التعاون الخليجي. ومن بين هذه المجالات:

- **التعاون في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة:** يعد قطاع الطاقة مجالًا طبيعيًّا للتعاون بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي - وخاصة النفط والغاز - ولكـن هذا يشـمل أيضًا الطـاقة المتجددة ومنتجات الطـاقة الكثيفـة مثـل البتروكيماويات والحديد والصلب والألمونيوم والأسمدة والأسمنت، حيث تتزايد الشراكات في مجال الطاقة المتجددة مع الصينيين وستزداد أكثر بسبب الاهتمام المتزايد لدول مجلس التعاون الخليجي بالطاقة النظيفة، حيث تؤكد دول المجلس على ذلك من خلال رؤيتها الإستراتيجية طويلة الأجل، ويسعى الصينيون إلى لعب دور قوي في هذه الخطط، ومن أهمها:

- رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، وهي تمثل إحدى الجهود الرئيسة للمملكة في التوجه نحو مصادر الطاقة النظيفة - مصادر الطاقة المتجددة والنووية - حيث تتطلع إلى استثمار مليارات الدولارات في طاقة الرياح والطاقة الشمسية[1]، وذلك من خلال استخدام صناديق الثروة السيادية. وقد دخلت المملكة في عدد من الشراكات مع شركات صينية معنية بموضوعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، الأمر الذي مهد الطريق لمزيد من شراكات الطاقة المتجددة الصينية الخليجية.

- في إطار رؤية سلطنة عُمان 2040، والذي يعـد أحد أهم ركائزها بنـاء اقتصاد متنوع وديناميكي ومتفاعل مع معطيات العولمة، وقادر على المنافسة وتلبية احتياجات المواطنين، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية واستخدامها

(1) رؤية المملكة العربية السعودية 2030، على الرابط التالي:
https://vision2030.gov.sa/ar/themes/2

بطريقة آمنة، وحماية الإنسان من الآثار البيئية الضارة[1]، اهتمت السلطنة بالتعاون مع الصين في عدد من المشروعات التي تسهم في تحقيق رؤيتها، والتي كان من بينها مشروعات الألواح الشمسية مع الشركة الصينية Ningxia Zhongke Jiaye New Energy and Technology للتكنولوجيا والطاقة الجديدة في نهاية عام 2017 بتكلفة 94 مليون دولار في السنة في منطقة الدقم الاقتصادية.

- وفي دولة الكويت، ومن خلال إستراتيجيتها الجديدة 2035، تتطلع البلاد إلى الابتعاد عن اعتمادها الاقتصادي - التاريخي - على قطاع النفط، والتحول نحو مشاريع الطاقة الجديدة[2]، كما في مشروع Shagaya Project الضخم، والخاص بطاقة الرياح والطاقة الشمسية. كما ستعمل الحكومة الكويتية أيضًا على تطوير خمس جزر لمناطق التجارة الحرة، والتي ستكون متسقة تمامًا مع مشروع طريق الحرير الصيني.

- وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، واتساقًا مع رؤيتها لخطة الطاقة 2050، التي تستهدف رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40٪ ورفع إسهام الطاقة النظيفة من إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة من 25٪ إلى 50٪، وتحقيق توفير يعادل نحو 7 مليار درهم حتى عام 2050. بالإضافة إلى مزج الطاقة المتجددة والنووية والأحفورية النظيفة لضمان تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية، حيث تستهدف استخراج[3]: 44٪ من الطاقة النظيفة، 38٪ من الغاز، 12٪ من الفحم النظيف، و6٪ من الطاقة النووية، واهتمت بالتعاون مع الشركات الصينية ذات الخبرة في هذه

(1) ركائز رؤية سلطنة عُمان 2040، على الرابط التالي:
https://omaninfo.om/option.php?Action=pdf&ID=1035

(2) رؤية دولة الكويت 2035، على الرابط التالي: http://www.newkuwait.gov.kw/

(3) رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2050، على الرابط التالي:
https://government.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/uae-energy-strategy-2050

المجالات، حيث تقوم شركة جينكو سولار الصينية وشركة ماروبيني اليابانية China's Jinko Solar and Japan's Marubeni ببنـاء محطـة «سويحان» للطاقة الشمسية في أبو ظبي البالغة 1,17 جيجاواط، وشنغهاي إلكتريك، بالشراكة مع شركة أكوا باور السعودية الخاصة، والتي فازت مؤخرًا بعرض لشراء محطة للطاقة الشمسية المركزة في دبي بقدرة 700 ميجاوات لتوليد الكهرباء.

وتسهم هذه المشروعات الاستثمارية في ترسيخ قاعدة للتعاون أكثر فاعلية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين. والأهم من ذلك، أنها تسهم في التقاء الفرص التي يطرحها مشروع طريق الحرير مع الاحتياجات المحلية لدول المجلس.

- **الاستثمار في البنية التحتية للطاقة**: تخطط دول مجلس التعاون الخليجي لتوسيع بنيتها التحتية الطاقية بما يقدر بنحو 564 مليار دولار من مشاريع الأنابيب، 41٪ منها في صناعة الطاقة، الأمر الذي سيستدعي تمويل الكثير من هذه المشاريع من مصادر خارجية، خاصةً في ظل انخفاض إيرادات النفط منذ عام 2014، وجزء أساسي من مشروع طريق الحرير يقوم على اتصال أنابيب ومحطات النفط بما في ذلك المنافذ وخطوط الأنابيب ومحطات LNG، على سبيل المثال، خطوط أنابيب الغاز والنفط الموازية التي تمتد من ميانمار إلى مقاطعة يونان في الصين، والتي تسمح للناقلات بتجاوز مضيق ملقا. ومن المقرر أيضًا إنشاء محطة استيراد للغاز الطبيعي المسال في جوادار الباكستانية، إلى جانب خط أنابيب للغاز يربط إيران بوسط باكستان، وستقوم الشركات الصينية ببنائه[1].

ومن منطلق أن شركات المقاولات الصينية تعد شركات نشطة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في آسيا الوسطى وأفريقيا، وأن مشروع طريق الحرير يسهم في تطوير القدرات الدولية، فيمكن للشركات الصينية تمويل مثل هذه المشروعات الخليجية أو الاستثمار في هذا المجال.

(1) Karen E.young, Op.Cit.

وتمثل إمكانية استثمار دول مجلس التعاون الخليجي في الدول على امتداد طريق الحرير، بالإضافة إلى الاستثمار الصيني في مشاريع طريق الحرير في دول المجلس، فرصة لكلا الطرفين المعنيين، حيث يتضمن هذا الاستثمار عادةً مزيجًا من الاستثمار الأجنبي المباشر (حصص الأسهم في المشاريع والأصول)، وتمويل الديون (عادة ما توفره المؤسسات الصينية).

إن العلاقات الاقتصادية الصينية الخليجية علاقات متميزة تتَّسم بالتطور والنمو المستمر، حيث يسجل التبادل التجاري نحو 240 مليار دولار، والاستثمارات الصينية ذات الصلة بالطاقة في المنطقة تسجل أيضًا معدلات نمو ملحوظة، ومع تمتع الجانبين بعلاقات دبلوماسية قوية، فإن مشروع طريق الحرير يمكن أن يسهم في دعم قطاعات الطاقة في دول المجلس، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق فرص جديدة لإنشاء طرق تصدير جديدة للشركات الصينية، بينما تعمل على تعزيز صادرات الخليج العربي من النفط والغاز والمواد الأخرى إلى الصين على الجانب الآخر.

ومن بين أوجه التعاون التي يمكن أن تحقق مزيدًا من التعزيز والاستفادة في العلاقات الصينية الخليجية، الصفقة الموقعة في 31 يوليو 2017 بين شركة موانئ أبو ظبي وشركة جيانغسو ما وراء البحار للتعاون والاستثمار (جوسيك) Jiangsu Provincial Overseas Co-operation and Investment Company، والتي تشتمل على عملية تصنيع بقيمة 300 مليون دولار في منطقة ميناء خليفة الحرة[1]. مثل هذه الصفقة ستؤدي إلى سيطرة الشركات الصينية على مساحة 2200 متر مربع في منطقة التجارة الحرة، وتعمل هذه الشركات في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة النظيفة، وتقنيات التنظيف البيئي،

(1) وكالة أنباء الإمارات، على الرابط التالي: http://wam.ae/ar/details/1395302625338

والتعدين. وتعد مقاطعة Jiangsu مكونًا نشطًا للغاية في العديد من المشروعات البرية والبحرية في طريق الحرير.

وتلعب شركات الطاقة الصينية دورًا أساسيًّا في دول مشروع طريق الحرير، وفي دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مؤسسات مختلفة، فقد استثمرت شركات النفط الحكومية الرئيسة - الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) وفروعها، بتروتشاينا، سينوبك، وشركة النفط الوطنية الصينية البحرية - منذ فترة طويلة - في دول مثل إيران وكازاخستان. كما عملوا أيضًا في مواقع مهمة في العراق، وأخذوا في زيادة وجودهم في دول المجلس. إلى جانب هذه الشركات الاستثمارية الكبرى، هناك أيضًا شركة CEFC، التي استحوذت على شركة أبو ظبي لعمليات النفط البرية (ADCO)، ولها أصول تخزين وتكرير نفط أخرى. وهناك لاعب صيني رئيس آخر هو Sinochem، التي تجري محادثات اندماج مع Chinachem لتشكيل أكبر شركة للمواد الكيميائية الصناعية في العالم، وهذه الشركة لديها مصالح نفطية في عدد من دول المجلس، ولديها مصالح أيضًا في سوريا.

على الجانب الآخر، نجح عدد من دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار في مشروعات الطاقة الصينية في بكين، وكان من بينها:

- استثمار شركة أرامكو السعودية بمبلغ مليار إلى مليار ونصف دولار في مصفاة النفط الصينية China's Yunnan

- مشاركة أرامكو السعودية في مشروع مشترك للبتروكيماويات مع شركة إكسون موبيل وشركة فوجيان للتكرير والبتروكيماويات في مقاطعة فوجيان الصينية.

- المشروع المشترك بين شركة البترول الكويتية وشركة سينوبك لإنشاء

مصفاة ومعامل بتروكيماويات بقيمة 5,1 مليار دولار في مقاطعة قوانغدونغ Guangdong.

- استثمارات موانئ دبي العالمية في العديد من الموانئ الصينية ومراكز الخدمات اللوجستية في تشينغداو وتيانجين وهونغ كونغ ويانتاي.

- **التعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة**: مجال تكنولوجيا الطاقة يعد مجال آخر من مجالات التعاون الصيني الخليجي، فمنطقة الشرق الأوسط شاملة دول مجلس التعاون الخليجي تواجه مشكلات متعلقة باستغلال الغاز الحامض والغاز الصخري وخزانات الكربونات والنفط الثقيل، كما أنها تعد دولًا لا تستخدم التكنولوجيا الحديثة في تحسين عمليات استخراج النفط.

وطورت الشركات الصينية من خبرتها في مجال خزانات الكربونات والنفط الثقيل وبعض أنواع الاستخلاص المعزز للنفط، وتعد الصين ثالث أكبر منتج للغاز الصخري في العالم. وعلى الرغم من أن الشركات الصينية - بدرجة أو أخرى - لا تصل إلى المستويات الفنية للشركات الغربية الرائدة، إلا أن أداءها يشهد تقدمًا ملحوظًا، وتشهد أيضًا تعاونًا بناءً مع الشركات الغربية كما هي الحال مع BP وCNPC في حقل الرميلة في العراق، ومع BP وTotal وCNPC وCEFC وADNOC في امتياز ADCO الذي تم تجديده مؤخرًا.

وقد نجحت الصين في تحقيق تقدم ملحوظ في مجال الطاقة المتجددة والنووية، بالإضافة إلى التطور في مجال الهيدروكربونات، حيث يشهد قطاع الطاقة المتجددة في الصين نموًا ملحوظًا وتقدمًا أسرع من الطاقة النووية والوقود الأحفوري. كما تعد الصين أكبر مصدر في العالم للألواح الشمسية، وأكبر بائع للسيارات الهجينة والكهربائية، حيث باعت 507,000 سيارة في عام 2016[1].

(1) Robin Mills, Sarmad Ishfaq (eds), China's road to the Gulf, The Delma Institute, UAE, available.

وقد وقعت المؤسسة الوطنية النووية الصينية اتفاقية تعاون مع هيئة المسح الجيولوجي السعودية لاستكشاف اليورانيوم، وتتطلع إلى توفير التكنولوجيا لقطاع الطاقة النووية الناشئة في المملكة.

في الوقت نفسه، فإن الشركات الخليجية مثل أكوا باور، مصدر، آيه جيه / فوتواتيو، Access Power وPetrixo وNeutral Fuels تعد شركات استثمارية كبيرة في مجال الطاقة الجديدة خاصةً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقد استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في الخارج، مثل مزارع الرياح في عمان والمملكة المتحدة، ومصنع للطاقة الشمسية في موريتانيا. ويدل كل هذا على اهتمام دول مجلس التعاون باستشراف مستقبل أفضل في مجال الطاقة. وتمثل دول مشروع طريق الحرير عبر وسط وجنوب آسيا سوقًا كبيرةً ومحتملةً للجهد المشترك في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية بين الجانبين الصيني والخليجي[1].

كل هذا، بالإضافة إلى عدد من الفرص الأخرى المتمثلة في:

- تمثل المبادرة فرصة لتنويع الاستثمارات والتعاون العربي، مع القوى الاقتصادية الغربية، ومن ثَمَّ تطرح فرصة لزيادة هامش حرية صناعة السياسة الخارجية العربية.

- قرب المنطقة العربية وتوسطها للقارات الثلاث - أوروبا، آسيا، أفريقيا - يسمح للمبادرة بتنفيذ أهدافها، وبالتالي تعد المنطقة العربية مركزًا حيويًّا للصين في إطار سعيها نحو تحقيق المبادرة.

- يمثل الطلب الصيني المتنامي على البترول فرصة كبيرة لتعميق الدور

(1) Robin Mills, Sarmad Ishfaq (eds), China's road to the Gulf, The Delma Institute, UAE, available.

العربي في المبادرة، ومن ثَمَّ طرح فرص أكثر أمام الدول العربية للاستفادة منها، خاصةً تلك الدول التي تعاني من انخفاض سعر البترول بسبب السياسات والضغوط الغربية.

وينبغي أن تستمر العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي لضمان استمرار المنفعة المتبادلة، ويتعين في هذا الإطار على الصين القيام بما يلي:

- تعميق الاعتماد المتبادل في مجال الاقتصاد والتجارة، حيث أصبحت الصين الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولديها سوق محلية واسعة، مع احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي. على الجانب الأخر، لا تملك دول مجلس التعاون الخليجي وأعضاؤها موارد غنية بالنفط والغاز فحسب، بل تمتلك أيضًا احتياطات كبيرة من الدولارات النفطية، ومشروعات البنية التحتية الخاصة بها في تطور مستمر، وبالتالي يمكن لمشروعات طريق الحرير أن تدعم العلاقات الصينية الخليجية. كما يتعين على الصين أن تشجع الشركات على الاستثمار في دول مجلس التعاون، وزيادة الاستثمار في السلع المنزلية ومواد البناء والتصنيع والمطاعم وغيرها من مجالات الاستثمار. في الوقت نفسه، تتضح الحاجة الماسة لوضع سياسات لجذب الاستثمارات من دول المجلس في صناعة البتروكيماويات الصينية.

- الدفع بقوة لإكمال اتفاقية التجارة الحرة، فعلى الرغم من كون المفاوضات تحقق تقدمًا بطيئًا، إلا أن مسؤولي الطرفين يؤكدون على ضرورة وأهمية استكمال المفاوضات. وينبغي على المسؤولين الصينيين التفكير في العمل عن كثب مع الدول الأساسية الرئيسة، وهي: المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق تقدم في هذه المفاوضات، حيث إن التوقيع على هذه الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ سيكون له الدور الأكبر في دعم أواصر التعاون بين الجانبين.

- تعـزيز القـدرات العسكرية في الشرق الأوسـط مع التطـوير المسـتمر لإستراتيجية «الخروج» للشركات الصينية، زادت مصالح الصين وأصولها ومواطنيها في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي الإقليمي سيمكن من تحقيق المصالح الصينية. ومن هذا المنطلق، يتعين على الصين تعزيز قدراتها على التدخل العسكري في الشرق الأوسط، وإنشاء أسطول من السفن الحربية وقاعدة للإمداد البحري، والمشاركة في نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط.

- تعزيز إطار التعاون الاجتماعي بين شعوب ومجتمعات الطرفين، حيث تمثل الروابط الاجتماعية بعدًا ذا أهمية في مشروع طريق الحرير، الأمر الذي لم تحقق فيه الصين سوى القليل من النجاح، مقارنة بتوسيع العلاقات التجارية والسياسية والأمنية. وعليه، يمكن للقوة الناعمة الصينية أن تلعب دورًا من خلال التبادلات الثقافية والتعليمية لتعريف مواطني دول المجلس بالإنجازات الثقافية للصين.

- ستصبح مزايا موارد الطاقة والقوة الناعمة والآلية التعاونية الأمنية لدول مجلس التعـاون الخليجي حيوية للتعـاون الصيني العـربي في إطار إستراتيجية طريق الحرير.

2- التحديات التي تواجه التعاون الصيني الخليجي في إطار مشروع طريق الحرير:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي عددًا من التحديات تمثل عائقًا أمام دورها في مشروع طريق الحرير، مثل:

- **محدودية مجالات التعاون**: تعد دول مجلس التعاون الخليجي مهمة حاليًا للصين كمورد للنفط والغاز والمنتجات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وكسوق للبضائع المصنعة في الصين. ومع ذلك، تحاول دول المجلس تنويع القطاعات

والصادرات الصناعية الخاصة بها، والتي قد تتنافس فيها مع الصين. وعلى عكس دول مثل فيتنام، لا تقدم دول المجلس عمالة منخفضة التكلفة يمكنها جذب الشركات الصينية مع ارتفاع الأجور في الداخل.

- **ضعف الوجود الخليجي على طول المشروع**: على الرغم من أن دول المجلس في موقع جيد ومجاورة للمحور البحري في المحيط الهندي، فإنها لا تتمتع بالميزة نفسها على المحور البري عبر آسيا الوسطى لمشروع الحرير. بل يعد الشركاء الصينيون الرئيسون هنا روسيا وإيران وتركيا وباكستان وهي دول لديها طموحات كبيرة في مشروع طريق الحرير. كما أن مد خطوط الأنابيب - والتي تعد أحد أهم مشروعات تعزيز التعاون الصيني الخليجي - من المشروعات ذات التكلفة المرتفعة وغير المرنة لنقل النفط عبر مسافات طويلة، حيث تفضل هنا الناقلات لتوفر الطرق البحرية. ومع ذلك، فإن الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى ليس لديها خيار آخر سوى الاستمرار في هذا المسار.

- **ضعف البنية التحتية**: ضعف البنية التحتية المادية، والافتقار إلى الأسواق الفاعلة، والتسعير الشفاف، والثقة بين الأطراف، والقواعد المتفق عليها بشأن موضوعات التجارة، تعد كلها أهم معوقات تعزيز التعاون الصيني الخليجي.

- **الخلافات السياسية داخل دول المجلس**: إن الخلاف الحالي بين بعض دول مجلس التعاون يجعل من تطوير سياسة حقيقية لدول المجلس بشأن طريق الحرير تحديًّا كبيرًا للتعاون الصيني الخليجي، وحتى إذا تم الانتهاء من الخلافات الحالية في المستقبل القريب، فقد يكون تكوين موقف مشترك من جميع دول المجلس هدفًا صعب تحقيقه، بدرجة أو أخرى.

- **نقص المعلومات عن المؤسسات الصينية**: يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تحدد المؤسسات الصينية التي يجب التعامل معها، والتعرف إلى آليات التعاون معها.

- **الحفاظ على تنوع صادرات الطاقة**: لا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي وضع كل أو حتى معظم بيضها في السلة الصينية، فمن المهم والضروري الحفاظ على علاقاتها الرئيسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية فقط هي التي ترسل كميات كبيرة من النفط إلى الصين، إلا أن دولًا آسيوية أخرى يمكن أن تستورد النفط من دول الخليج العربي، مثل الهند واليابان وتايوان. وفي الوقت نفسه نجد تنوع الصين في مصادر حصولها على النفط، فهي تهتم بالاستيراد من إيران وتركيا وروسيا، وهي دول تعد منافسين اقتصاديين وحتى سياسيين بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

خاتمة الدراسة:

بالنظر إلى التطور التاريخي الذي شهدته العلاقات الصينية العربية خاصة في القرن الحادي والعشرين، والمتمثل في فرص التنمية بين الجانبين منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي 2004، وتأسيس الشراكة الصينية العربية للتعاون والتنمية في 2010. وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بقاعدة تاريخية متميزة وعلاقات صداقة وتعاون مع الصين التي تلعب دورًا مؤثرًا في التعاون في إطار إستراتيجية طريق الحرير. وفي إطار مشروع طريق الحرير الذي يضم المئات من المشاريع التي من شأنها ربط اقتصادات دول العالم من خلال شبكات مكثفة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الطيران، فضلًا عن قنوات وأنابيب النقل الحيوي، الأمر الذي يسهم في تهيئة الظروف اللازمة لتنمية اقتصادية مشتركة جميع الدول المعنية، يمكننا أن نقدم جملة من الملحوظات تتمثل في:

- تشهد العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي تطورًا ملحوظًا يلعب فيه النفط دورًا محوريًّا.

- يسعى الجانبان إلى البحث عن موارد طاقة جديدة تختلف عن تلك التقليدية، الأمر الذي يمثل عاملًا حيويًّا في دعم التعاون بين الجانبين. مما يؤكد أهمية مشروعات البنية التحتية والتعاون في إطار الطاقة الجديدة.

- تتضح الحاجة إلى استكمال مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة، ولدى الجانبين مصالح اقتصادية متكاملة بشكل متزايد، فالتجارة والاستثمار والبنية التحتية ومشاريع البناء كلها مجالات لتعزيز العلاقات التجارية ظهرت في السنوات الأخيرة.

- على الرغم من عدم وقوع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة حيوية على طول طريق الحرير، إلا أن المصالح المشتركة بين الجانبين يمكن أن تسهم في الاستفادة من مشروعات طريق الحرير عبر آليات أخرى، خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار المكانة المهمة للخليج العربي في مشروع طريق الحرير.

- يبدو أن التعاون بين الصين ودول المجلس في مجالات التجارة والاستثمار، والطاقة، وتحديث البنية التحتية، والثقافة، ونقل التكنولوجيا يمكن أن ينمو بدرجة كبيرة، خاصةً في ظل الاهتمام الصيني بالإسهام في التنمية المستقبلية لدول المجلس، وإتاحة مزيد من الفرص أمام دول المجلس للاستثمار في الصين، ومساعدتها في تطوير عوائد للطاقة أكثر استقرارًا، وبناء مرافق أفضل، وتقديم مستوى أكثر تقدمًا في العلوم والتكنولوجيا لدول المجلس، والعمل نحو تحقيق التنمية المشتركة والازدهار.

*

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

الوثائق:

- ركائز رؤية سلطنة عُمان 2040، على الرابط التالي:
https://omaninfo.om/option.php?Action=pdf&ID=1035
- وثيقة رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2050، على الرابط التالي:
https://government.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/uae-energy-strategy-2050
- وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وزارة الخارجية السعودية، على الرابط التالي:
https://vision2030.gov.sa/ar/themes/2
- وثيقة رؤية دولة الكويت 2035، على الرابط التالي: http://www.newkuwait.gov.kw/
- وثيقة سياسة الصين تجاه المنطقة العربية. على الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/2016-01/13/c_135006742.htm

الكتب:

- أحمد يوسف أحمد، محمد زبارة، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989.
- محمد السيد سليم، جابر عوض، نورهان الشيخ (محررون)، طريق الحرير الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

ثانيًا- الأجنبية:

Books:

- Afshin Molavi, The New Silk Road, 'China' and the Geo-Economic Ties That Bind the Middle East and Asia, in, Bryce Wakefield , Susan L. Levenstein (eds), China and the Persian Gulf, Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2011.
- Liang Song, Ross Garnaut, Cai Fang (Eds), China's new sources of economic growth, Australian National University press, 2017.
- Orville Schell and John Delury, Wealth and Power: China's Long March to the Twenty-First Century, New York: Random House, 2013.
- Robin Mills, Sarmad Ishfaq (eds), China's road to the Gulf, The Delma Institute, UAE, October 2017.

Periodicals:

- Ajay Makan and Ed Crooks, Saudi Ramps up and Gas Drilling to Ease Demand for Oil, Financial times. Available at; http://www.ft.com/intl/cms/s/0/a7. (Accessed; 05-09-2019).

- Joseph Y.S. Cheng, China's relations with the Gulf cooperation council states; multilevel diplomacy in divided Arab world, The China Review, Vol.16, No.1 (Febrauary 2016).
- Li Weihong, Xi Jinping Met with the Delegation of the GCC, People's Daily, January 18, 2014.
- Ma Litong, The Challenges of Sino-Arab Relations and Measures to be Taken, Journal of Arab Studies, 2011. Available at; http://www.arabstudiesjournal.org/191-spring-2011.html
- Ma Iitong, the one belt, and road strategy and the 321 cooperation mode between China and GCC, Journal of Sino-Western communications, Vol 7, Issue 1, june 2015.
- She Li, Yang Liqiang (eds), GTAP Simulation Analysis on China-GCC FTA's Impact on Bilateral Trade, Asia-Pacific Economic Review, No.6, 2012.
- Karen E. Young, Master developers: The new Sino-Arab Gulf Visions of economic development, Foreign and Defence policy, Middle East, December 21, 2018.
- Qian Xuming, Jonathan Fulton, China- Gulf Relations under the Belt and Road Initiative, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol. 11, No. 3, 2017.
- Wu Sike, Belt and Road Initiative under the Framework of the China-GCC Strategic Cooperation, Arab World Studies, No.2, 2015.
- Xuming Qian, Jonathan Fulton (Eds), China- Gulf economic relashionship under the belt and road initiative, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic studies. available at; https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/25765949.2017.12023306

Web Sites:

- An Jiang, China and GCC Held the Second Round of Strategic Dialogue, May 3, 2011. Available at; http://news.xinhuanet.com/2011-05/03/c_121370255.htm. (Accessed; 05-09-2019).
- China GCC Agree to accelerate FTA negotiations, China Daily. Available at; http://chinadaily.com.cn/china. (Accessed; 25-08-2019).
- International trade centre, June 2019. Available at: https://www.trademap.org/index.aspx. (Accessed; 20-08-2019).
- International Monetary Fund, Direction of Trade by Country, (May 2013). Available at; http://elibrary_data.imf.org/. (Accessed; 20-08-2019).
- US Energy Information Agency, China International Energy Data and Analysis, 14 May 2015, Available at; https://www.eia.gov/beta/international/analysis.php?iso=CHN.
- Wang Yi, The Sino-Arab relationship should be like brothers, partners and friends. Available at; http://www.fmprc.gov.cn/mfa_chn/zyxw_602251/t1180021.shtml. (Accessed; 20-08-2019).

● ○ ●